المشهد السياسي- الحزبي الداخلي

الاتجاه نحو إقامة "حكومة وحدة"

بعد ٣ جولات انتخاب خلال أقل من عام

أنطوان شلحت

مدخل

على أعتاب صدور هذا التقرير الإستراتيجي شهدت إسرائيل يوم ٢٠٢٠/٣/٢٦ تغييراً دراماتيكياً، إذ تم انتخاب رئيس تحالف "أزرق أبيض" عضو الكنيست بيني غانتس رئيساً للكنيست كجزء من تفاهمات لتأليف حكومة وحدة مع الليكود، ما أدى إلى تفكيك هذا التحالف على الفور وانشقاق حزبي "يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد و"تلم" برئاسة عضو الكنيست موشيه يعلون عنه. ويقول كلاهما إن لديهما ١٨ عضو كنيست من مجموع كتلة التحالف في الكنيست التي تضم ٣٣ عضو كنيست (أنشئ تحالف "أزرق أبيض" عشية انتخابات الكنيست الـ٢١ التي جرت يوم ٩ نيسان ٢٠١٩ بين حزبي "مناعة لإسرائيل" برئاسة الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غانتس و"يوجد مستقبل" برئاسة عضو الكنيست يائير لبيد، وانضم إليه لاحقاً الرئيسان السابقان لهيئة الأركان العامة موشيه يعلون، رئيس حزب "تلم"، وغابي أشكنازي). وكان عضو الكنيست مئير كوهين من حزب "يوجد مستقبل" الشريك في "أزرق أبيض" مرشح التحالف لتولي منصب رئيس الكنيست لكنه انسحب بعد أن قدم غانتس ترشيحه.

وحصل غانتس على دعم كامل من طرف معسكر أحزاب اليمين واليهود الحريديم،

شهدت إسرائيل يوم ٢٠٢٠/٣/٢٦ تغييراً دراماتيكياً، إذ تم انتخاب رئيس تحالف "أزرق أبيض" عضو الكنيست بيني غانتس رئيساً للكنيست كجزء من تفاهمات لتأليف حكومة وحدة مع الليكود.

وتم انتخابـه لهـذا المنصـب بدعم ٧٤ عضو كنيسـت ومعارضة ١٨ عضو كنيسـت. ولـم يشـارك بقية أعضاء الكنيسـت في عملية الانتخاب بمن فـي ذلك جميع أعضاء الكنيست من حزب "يوجد مستقبل"، وحزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان، ورئيس حزب "تلم" عضو الكنيست موشيه يعلون.

وذكرت مصادر مقربة من غانتس ومن رئيس الحكومة وحزب الليكود بنيامين نتنياهو أنـه وفقـاً للتفاهمـات التي تم التوصل إليهـا بين الجانبين وسـيجري بلورتها في اتفاق مكتـوب، مـن المقرر أن يشـارك غانتس في حكومة وحدة برئاسـة نتنياهـو مع أعضاء الكنيست من حزبه "مناعة لإسرائيل"، حيث يتولى في البداية منصب وزير الخارجية أو وزير الدفا ع ثم يتولى منصب رئيس الحكومة في أيلول ٢٠٢١. وسيتولى عضو الكنيست غابي أشـكنازي منصب وزير الدفا ع أو وزير الخارجية، ويتولى عضو كنيسـت ثالث من "مناعة لإسرائيل" منصب وزير العدل. وستضم الحكومة ٣٢ وزيراً.

وأضافت هذه المصادر أنه من المتوقع أن يسـتقيل غانتس من رئاسـة الكنيسـت بعد تأليف حكومة الوحدة ليحل محله عضو كنيست من حزب الليكود يرجح أن يكون رئيس الكنيست المستقيل يولي إدلشتاين.

ووعـد غانتـس في أول خطاب له كرئيس للكنيسـت بعد انتهـاء عملية التصويت، بتعزيـز حكومة الوحدة الوطنية، وأشـار إلى أن إسـرائيل بحاجة إلى حكومة وحدة طارئة لمكافحة فيروس كورونا. وادعى غانتس أن الديمقراطية انتصرت، مشيراً إلى المعركة المريرة التي خاضها مع سلفه رئيس الكنيست السابق إدلشتاين من الليكود الذي حاول منع التصويت على المنصب.

أدى قـرار غانتس على الفـور إلى انهيار تـحالف "أزرق أبيض" حيث رفض القيادي الثاني في التحالف يائير لبيد وعضو الكنيست موشيه يعلون هذه الخطوة.

وأدى قـرار غانتـس هـذا على الفـور إلى انهيـار تحالف "أزرق أبيـض" حيث رفض القيادي الثاني في التحالف يائير لبيد وعضو الكنيست موشيه يعلون هذه الخطوة. وقدم كل من لبيد ويعلون طلباً رسـمياً لانفصال حزبيهما عن "أزرق أبيض"، علماً بأن عضوي الكنيست يوعز هندل وتسفي هاوزر من "تلم" أيدا تولي غانتس منصب رئيس الكنيست.

ورجحت تقارير إعلامية أن يشـمل ائتلاف حكومة الوحدة نحو ٧٨ عضو كنيست من الأحزاب التالية: الليكود، و"مناعة لإسرائيل"، وتحالف "يمينا"، وشاس، ويهدوت هتوراه. وذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية ١٢ أن هذا الائتلاف سيضم أيضاً عضوي كنيسـت من حزب العمل الذي سـينفصل عن حزب ميرتس، وهذا من شأنه أن يترك أحزاب "يوجد مسـتقبل" و"إسرائيل بيتنا" وميرتس والقائمة المشتركة في المعارضة. ومـع ذلـك قد تكون هناك مسـتجدات أخرى ممكنة حيث ورد أن عضوي الكنيسـت هندل وهاوزر من "تلم" يدرسان الانضمام إلى الائتلاف.

وأعلن عن الوصول إلى تفاهمات بشأن تأليف حكومة وحدة بين نتنياهو وغانتس في الوقت الذي اجتمع فيه الكنيست لانتخاب رئيس جديد بعد استقالة إدلشتاين. وقدم غانتس نفسه كمرشح وحيد لمنصب رئيس الكنيست، والتي من المقرر أن يشغلها لفترة وجيزة فقط ريثما يتم الانتهاء من التفاوض على شروط إقامة حكومة الوحدة.

وهاجمَ كل من لبيد ويعلون غانتس واتهماه بالاستسلام والزحف إلى حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو.

وقال لبيد إن غانتس استسلم من دون قتال وزحف إلى حكومة نتنياهو، وأكد أن ما تم تأليفه ليس حكومة وحدة ولا حكومة طوارئ بل حكومة أخرى لتوفير الحماية لبنيامين نتنياهو الذي يواجه لوائح اتهام بارتكاب مخالفات فساد.

وأضاف لبيد أن أزمة كورونا لا يمكن أن تشكل غطاء لتخلي "أزرق أبيض" عن القيم وعن وعوده للناخبين بعدم الجلوس تحت مظلّة رئيس حكومة وُجّهَت بحقّه ثلاث لوائح اتهام ويسعى لإقامة ائتلاف من المبتزين والمتطرفين.

وقال يعلون إن قرار غانتس الانضمام إلى حكومة نتنياهو غير مفهوم ومُخيّب للآمال ولا سيما للناخبين الذين صوتوا لـ"أزرق أبيض".

لبيد: أن أزمة كورونا لا يمكن أن تشكل غطاء لتخلي "أزرق أبيض" عن القيم وعن وعوده للناخبين بعدم الجلوس تحت مظلّة رئيس حكومة وُجّهَت بحقّه ثلاث لوائح اتهام ويسعى لإقامة ائتلاف من المبتزين والمتطرفين.

وأكد يعلون أن غانتس بخطوته هذه أصبح شريكاً لنتنياهو في استغلال وباء كورونا للتهرّب من المحاكمة بشبهات فساد وفي شل عمل الكنيست وعدم الامتثال لقرارات المحكمة العليا.

وأشارت خطوة غانتس أيضاً معارضة عضو الكنيست غدير مريح من "مناعة لإسرائيل"، وكتبت في صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أنها دخلت إلى المعترك السياسيّ من أجل الدفاع عن مبادئ الاستقامة والحرية والمساواة والنّزاهة، ونيل الحقوق بنضالٍ شريف ومستقيم، وأشارت إلى أن "أزرق أبيض" خاض حملةً انتخابيّةً واضحة ضد الفساد والمُفسدين والانتهازيين والمتطاولين على حقوق الطائفة العربية الدرزية التي تنتمي إليها، والذين سنّوا أسوأ القوانين العنصرية والمجحفة في تاريخ الطائفة، ولكن ما فعله غانتس هو عمل جبان وغير مُبرّر وغير مسؤول.

وقالت مريح إنها أخبرت غانتس أنها لن تدعم أي انضمام لحكومة نتنياهو.

وأكدت عضو الكنيست تمار زاندبرغ من ميرتس أن غانتس سيصبح سجادة تحت أقدام رئيس حكومة محتال ومحرض وعنصري. وأشارت إلى أن غانتس بخطوته هذه يقوم بخداع ملايين من الناخبين الذين دعموا ما وصفته بأنه "الكتلة الديمقراطية اليسارية" وسعوا إلى بديل لنتنياهو.

ودانـت القائمـة المشـتركة انضمام غانتس إلـى حكومة بقيادة بنيامـين نتنياهو، وقالت إن غانتس أثبت في هذه الخطوة أنه لا يملك عموداً فقرياً سياسياً، مؤكدة أنه انضمّ إلى حكومة يمينية وليس إلى حكومة طوارئ كما يدعي.

وأشارت القائمة المشتركة إلى أن توصيتها على غانتس بتأليف الحكومة الجديدة جاءت لسد إمكان تكليف نتنياهو بتأليف الحكومة من جديد، وإلى أنّ الهدف الوحيد لهذه التوصية كان إسـقاط نتنياهو لا دعم غانتس، وذلك لوعيها التام لمدى الخطورة الكامنـة فـي إقامة حكومة يمين متطرف اسـتيطاني. وأكد البيـان أن غانتس نقض وعـده لشـركائه في تحالف "أزرق أبيـض" ولكافة المواطنين أيضـاً، ما أدّى إلى أن يعارض نصف أعضاء تحالفه خطوته هذه، وإلى انشقاق هذا التحالف إلى شطرين. كما أكد أن غانتس بخطوته هذه ساهم عملياً في استمرار نتنياهو في الحكم.

وأضـاف البيان أن القائمة المشـتركة "تعـي جيداً أنها قامت بمـا وعدت جمهور ناخبيهـا بـه، وهو أن تكـون رأس الحربة في مناهضة حكومة نتنياهو وسياسـاتها، وسـوف تسـتمر في دور المعارضة الشرسـة لها مسـتقبلا أياً كانوا الشركاء فيها. وسـتواصل التحـرك بجهود مضاعفة فـي النضال من أجل انتـزا ع حقوق المجتمع العربي الفلسـطيني المدنية والقومية، وفي مقدمها مكافحة الجريمة والعنف، والعمل على إلغاء قانون كمينتس، والسـعي لتوفير حلول خاصة باحتياجات المجتمع العربي في ظل أزمة الكورونا، وغيرها من القضايا الملحة".

أشارت القائمة المشتركة إلى أن توصيتها على غانتس بتأليف الحكومة الجديدة جاءت لسد إمكان تكليف نتنياهو بتأليف الحكومة من جديد، وإلى أنّ الهدف الوحيد لهذه التوصية كان إسقاط نتنياهو لا دعم غانتس.

وشـدّد البيـان على أن القائمة المشـتركة سـتبقى صوت المعارضـة الأقوى ضد حكومـة غانتـس ونتنياهو المقبلـة، والتي من الواضح أنها سـتكون ذات سياسـات توسـعية في كل ما يتعلق بالقضية الفلسـطينية عموماً وهي بشـخوصها وأحزابها وتوجهاتها السياسية استمرار لحكومات نتنياهو السابقة.

في المقابل اتصل الرئيس الأميركي دونالد ترامب برئيس الحكومة نتنياهو وهنأه على قرب قيامه بتأليف حكومة برئاسته.

كما ادعى غانتس أن شريكيه في "أزرق أبيض" لبيد ويعلون رفضا أي حل وسط للأزمة السياسـية الإسـرائيلية، وفضّلا إجراء انتخابات رابعة على إقامة حكومة مع نتنياهـو. وأكـد غانتس أنه متصالح مع قراره بسـبب حالة الطوارئ التي تعيشـها إسـرائيل من جراء تهديد فيروس كورونا للصحة والاقتصاد، وأشـار إلى أنه وغابي أشكنازي وآخرين قرروا عدم جرّ إسرائيل لانتخابات رابعة في حالة طوارئ.

وأكـدت معظم التحليـلات التي تناولت هـذا التغيير الدراماتيكي أنـه يعد بمثابة انتصار كبير لنتنياهو.

وكتب رئيس تحرير صحيفة "هآرتس" ألوف بن (٢٠٢٠/٣/٢٧) أن إلغاء المحاكمة سيكون المهمة الأولى لحكومة الوحدة الوطنية أو حكومة الطوارئ، أو أي اسم آخر يطلقونه عليها. وقبيل الخريف، سيُطرح مجدداً للنقاش موضوع ضم الضفة الغربية. وإذا واجه ترامب صعوبات في حملة إعادة انتخابه، فإنه سيميل إلى تشجيع عمليات ضم إسرائيلية لتعبئة مؤيديه الأفنجيليين من أجل مساعدته في مواجهته لجو بايدن. أيضاً وباء الكورونا سيُستخدم لتبرير الضم، بحجة أن إسرائيل تريد ضمان سيطرتها على الحدود الخارجية والداخلية لمنع تفشي الأمراض.

وأضاف بن أن غانتس قام بسرقة مليون صوت من معارضي نتنياهو الذين رأوا في الأول بديلاً.

كما رأت معظم التحليلات التي ظهرت في صحيفة "يسرائيل هيوم" المقربة من رئيس الحكومة أن هذا التطوّر هو انتصار كبير لنتنياهو واليمين ولا سيما في معركتهما ضد المحكمة الإسرائيلية العليا.

وكتب كبير المعلقين في هذه الصحيفة أمنون لورد (٢٠٢٠/٣/٢٩) أن المحكمة العليا بصفتها محكمة العدل العليا هي المتضررة الأساس من حدث إقامة حكومة وحدة، كونها حولت نفسها إلى "أداة ذات نفوذ كبير في خطة سياسية كبيرة تهدف إلى إسقاط نتنياهو". وأضاف أنه من الآن فصاعداً فإن الطريق نحو سن قانون يقيّد صلاحيات هذه المحكمة باتت قصيرة.

رأت معظم التحليلات التي ظهرت في صحيفة "يسرائيل هيوم" المقربة من رئيس الحكومة أن هذا تغير موقف غانتس هو انتصار كبير لنتنياهو واليمين ولا سيما في معركتهما ضد المحكمة الإسرائيلية العليا.

الجولة الثالثة.. استخدام "صفقة القرن"

اتسم المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل خلال العام ٢٠١٩ أكثر من أي شيء آخر بإجراء ثلاث جولات انتخابية في غضون أقل من عام واحد، كانت آخرها الانتخابات التي جرت يوم ٢ آذار ٢٠٢٠.

ويعود ذلك إلى سبب يكاد يكون وحيداً هو فشل رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود واليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في تحقيق أغلبية ولو ضئيلة تتيح له إمكان تأليف حكومة يظل هو واقفاً على رأسها وذلك بهدف الهروب إلى الأمام من تقديمه إلى المحاكمة بشبهة ارتكابه مخالفات جنائية في أثناء الفترة التي كان فيها موظفاً حكومياً (رئيس حكومة).

سيقدّم هذا الفصل عرضاً لجولات الانتخابات هذه ونتائجها وتداعياتها، وأساساً من خلال تتبع الرهانات التي وقفت وراء أداء نتنياهو فيها، وفي المقابل تتبع الرهانات التي تمسّك بها خصومه ونأت بهم، في معظمها، عن خوض جولات الانتخابات على

أســاس برنامج سياسي بديل للسياسة الإســرائيلية التي انتهجها اليمين على مدار أكثر من عقد الأعوام الذي كان فيه نتنياهو رئيساً للحكومة.

وســبق أن تناولنا، في مثل هذا الفصل من التقرير الاســتراتيجي العام الفائت، خريطة الأحزاب والقوائم التحالفية التي خاضت انتخابات الجولة الأولى في نيسان ٢٠١٩، وكان في مركزها قائمة تحالف "أزرق أبيض" التي أقيمت بين حزبي "مناعة لإسرائيل" برئاسة الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال احتياط بيني غانتس و"يوجد مســتقبل" برئاســة عضو الكنيســت يائيــر لبيد، والتي انضم إليها الرئيسان السابقان لهيئة الأركان العامة الجنرالان في الاحتياط موشيه يعلون، رئيس حزب "تلم"، وغابي أشكنازي.

ولا بُدّ من التذكير بأن الجولة الأولى لانتخابات الكنيست الـ٢١ التي جرت يوم ٩ نيســان ٢٠١٩، أتــت بعــد أن تفكّكت حكومة نتنياهــو الرابعة (٢٠١٥–٢٠١٩) فــي إثــر إعلان رؤســاء الائتــلاف الحكومي، في بيان مشــترك صــادر عنهم يوم ٢٠١٨/١٢/٢٤، أنهــم قــرروا الذهاب إلــى انتخابات عامة مبكرة يوم ٩ نيســان ٢٠١٩، وليــس فــي الموعــد الأصلي المقــرّر للانتخابات العامة في إســرائيل، وهو يوم ٤ تشــرين الثاني ٢٠١٩. واتُخذ هذا القرار في أعقاب فشــل رؤساء الائتلاف الحكومي في جسر الهوة القائمة بين مواقفهم حيال القانون الجديد المتعلق بتجنيد الشــبان اليهــود الحريديم (المتشــددون دينياً) في الجيش الإســرائيلي. وجاء في البيان المشــترك لرؤســاء أحزاب الائتلاف أن قرار تقديم موعد الانتخابات "اتُخذ من باب الحرص على الميزانية والمســؤولية الوطنية". وأشــار البيان إلى أن رؤساء أحــزاب الائتلاف عقدوا اجتماعاً للنظر فــي المصادقة على قانون التجنيد، وخلال الاجتمــاع أوضــح بعضهم أنه بات يســتصعب تمرير قوانين في الكنيســت نظراً إلى الحكومة الضيقة التي يقودها نتنياهو منذ قيام وزير الدفاع الســابق أفيغدور ليبرمــان يــوم ١٤ تشــرين الثاني ٢٠١٨ بالاســتقالة من الحكومــة وخروج حزبه "يســرائيل بيتينــو (إســرائيل بيتنا)" من الائتــلاف الذي أصبــح يضم ٦١ عضو كنيســت من أصل ١٢٠ عضــواً. وتعقيباً على قرار تقديم موعــد الانتخابات، قال نتنياهو إنه أرجأ حلّ الكنيست إلى ذلك الوقت بسبب "الحملة العسكرية الضرورية ضد أنفاق حزب الله في لبنان" (عملية "درع شــمالي"). وأشاد نتنياهو بإنجازات حكومتــه الرابعة فــي الأعوام الأربعة الأخيــرة لها، وأبرزها الاعتــراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إليها، وسنّ "قانون القومية" الذي ينصّ على أن إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي. وأعرب

وصلت نسبة التصويت في جولة الانتخابات الثالثة (٢ آذار ٢٠٢٠) إلى نحو ٧١,٥٪ بينما كانت في الجولة الثانية في أيلول ٦٩,٨٪، بمعنى أن نسبة التصويت ارتفعت بـ٢٪ تقريباً.

حدثت الجولة الثالثة في ضوء نشر "صفقة القرن"، والتي اشتملت من بين أمور أخرى على فقرة تتعلق بنقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية العتيدة؛ أي التخلص من حوالي ٣٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة.

نتنياهـو عن ثقته بفوزه في الانتخابـات المقبلة، وأكد أن الائتلاف الحكومي المقبل سيكون شبيهاً بالائتلاف الحالي في حال فوزه في الانتخابات.

أمـا الجولة الثانية لانتخابات الكنيسـت الـ٢٢ والتي جرت يوم ١٧ أيلول ٢٠١٩، فجاءت نتيجة فشل نتنياهو في تشكيل حكومة يمينية في أعقاب النتائج التي أسفرت عنها انتخابات الجولة الأولى. فقد حصلت كتل اليمين والحريديم في تلك الانتخابات علـى ٦٥ مقعـداً (٦٠ مقعداً من دون حزب "إسـرائيل بيتنا" برئاسـة ليبرمان)، غير أن نتنياهو فشـل في تأليف الحكومة بسـبب موقف حزب ليبرمان من قانون الخدمة العسـكرية لليهـود الحريديم، والذي طالـب بإدراج صيغة لم توافـق عليها الأحزاب الحريديـة. وفـي واقع الأمر طغى علـى هذه الجولة النقاش حول المسـائل الداخلية، وتحديدا سـؤال الدين والدولة، وسـؤال الحيز الديمقراطي ومؤسسـاته، فضلاً عن شـخص نتنياهو نفسـه. وكان من الجليّ أن الفروقات بين الأحزاب الصهيونية إزاء المسألة الفلسطينية، من حزب العمل وحتى أحزاب اليمين، تكاد تكون شكلية، علاوة على غياب النقاش حول المسـألة الفلسـطينية في السـجالات الانتخابية. وبينت هذه الانتخابات سيولة الناخبين بين الأحزاب والقوائم المختلفة، ولكن تبيّن أيضاً أن هذه السيولة تبقى محصورة داخل المعسكرات السياسية ولا تتسلل في العموم خارجها. كمـا بينـت نتائـج الانتخابـات أن التحالفات لا تسـهم بالضرورة فـي تعزيز تمثيل الأحـزاب، والحالـة الوحيدة التي زاد فيها تمثيل قائمة نتيجـة للتحالفات كانت حالة القائمة المشتركة.

استطاع حـزب الليكود أن يزيد تمثيله فـي الكنيست الـ٢٣ من ٣١ مقعدا إلى ٣٦ مقعدا، وذلك على الرغم من تصعيد في ملفات الشبهات الجنائية التي تحوم حول نتنياهو.

وجاءت الجولة الثالثة لانتخابات الكنيست الـ٢٣ التي جرت في ٢ آذار ٢٠٢٠ بعد فشـل الليكود وتحالف "أزرق أبيض" في تشـكيل حكومة في أعقاب انتخابات الجولة الثانية في أيلول ٢٠١٩.

ووصلت نسـبة التصويـت في جولة الانتخابات الثالثـة (٢ آذار ٢٠٢٠) إلى نحو ٧١,٥٪ بينما كانت في الجولة الثانية في أيلول ٦٩,٨٪، بمعنى أن نسبة التصويت ارتفعـت بـ٢٪ تقريباً. ووصـل عدد الأصـوات الصحيحة في هـذه الانتخابات إلى ٤,٥٩٠,٠٦٢ صوتـاً، فيما وصل عدد الأصوات الصحيحة في انتخابات أيلول إلى ٤,٤٣٦,٨٠٦ صوتاً[١].

ووفقـاً للنتائج النهائية، حصلت قائمة حزب الليكود برئاسـة بنيامين نتنياهو على ٣٦ مقعداً، وقائمة تحالف "أزرق أبيض" برئاسـة عضو الكنيسـت بيني غانتس على ٣٣ مقعـداً، والقائمة المشـتركة علـى ١٥ مقعداً، وقائمة حزب شـاس الحريدي على ٩ مقاعـد، وحصـل كل من قائمة "إسـرائيل بيتنا"، وقائمة الحـزب الحريدي يهدوت

هتوراه، وقائمة التحالف بين أحزاب العمل و"غيشر" وميرتس على ٧ مقاعد، وحصلت قائمة تحالف "يمينا" على ٦ مقاعد.

وأظهرت هذه النتائج فوز معسكر أحزاب اليمين واليهود الحريديم بـ٥٨ مقعداً، ومعسكر الوسط – اليسار بـ٤٠ مقعداً، والقائمة المشتركة بـ١٥ مقعداً، وحزب ليبرمان بـ٧ مقاعد.

نتائج انتخابات ٢٠١٩- ٢٠٢٠
(بحسب عدد المقاعد)

القائمة	نيسان ٢٠١٩	أيلول ٢٠١٩	آذار ٢٠٢٠
الليكود	٣٥	٣١	٣٦
كحول لفان (أزرق أبيض)	٣٥	٣٣	٣٣
حزب العمل	٦	٦ (بتحالف مع غيشر)	٧ (تحالف العمل- غيشر- ميرتس)
ميرتس	٤	٥ (بتحالف مع حزب إيهود باراك)	
كولانو	٤	(انضم إلى حزب الليكود)	انتهى الحزب بدمجه في الليكود واعتزال مؤسسه موشيه كحلون
يهدوت هتوراه	٨	٨	٧
شاس	٨	٩	٩
إسرائيل بيتنا (ليبرمان)	٥	٨	٧
أحزاب اليمين	٥ (اتحاد أحزاب اليمين)	٧ (يمينا)	٦ (يمينا)
القائمة المشتركة	١٠ (ضمن قائمتين)	١٣	١٥
المجموع	**١٢٠**	**١٢٠**	**١٢٠**

حافظت القوائم في كتلة اليمين- الحريديم على قوتها تقريباً، وهذا يدل على أن القواعد الانتخابية لليكود ثابتة، وأن الحراك بالأساس يكون داخل وبين القوائم اليمينية.

جرت هذه الجولة في ظل المتغيرات التالية:

- أولاً، نشر الخطة الأميركية للسلام أو ما يعرف بـ"صفقة القرن"، حيث اشتملت الخطة من بين أمور أخرى على فقرة تتعلق بنقل المثلث إلى الدولة الفلسطينية العتيدة؛ أي التخلص من حوالي ٣٥٠ ألف فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة.

- ثانياً، السعي المحموم لدى اليمين الإسرائيلي برئاسة نتنياهو لتصفية القضية الفلسطينية، منطلقاً من "صفقة القرن"، وأساساً من خلال ضم مناطق في الضفة الغربية، وفرض السيادة الإسرائيلية على المستوطنات هناك.[٢]
- ثالثاً، تطلع اليمين الإسرائيلي إلى حسم هذه الجولة، من خلال العمل على الحصول على ٦١ مقعداً لكتلة اليمين وأحزاب اليهود الحريديم، من دون حزب ليبرمان، وتشكيل حكومة تعمل على وضع المدماك الأخير من مشروع اليمين فيما يتعلق بمشروعه السياسي داخل الخط الأخضر، وفي الضفة الغربية.[٣]
- رابعاً، نزع الشرعية عن القائمة المشتركة، سواء في خطاب حزب الليكود ولاحقاً أيضاً في خطاب تحالف "أزرق أبيض"، والإجماع الحزبي الإسرائيلي (ما عدا ميرتس) على شطب عضو الكنيست هبة يزبك (التجمع الوطني)، برغم توصية القائمة المشتركة على رئيس "أزرق أبيض" غانتس في الجولة الثانية، وهو ما أكد على وُجهة السياسة الإسرائيلية نحو تقليص العمل السياسي الفلسطيني وحرية التعبير أكثر فأكثر.

الليكود: استطاع حزب الليكود أن يزيد تمثيله في الكنيست الـ٢٣ من ٣١ مقعدا إلى ٣٦ مقعدا، وذلك على الرغم من أن الفترة التي سبقت الانتخابات شهدت تصعيدا في ملفات الشبهات الجنائية التي تحوم حول نتنياهو تخلله تقديم لائحة اتهام ضده من طرف المستشار القانوني للحكومة، ولحق ذلك فشله في الحصول على الحصانة البرلمانية وقيامه بسحب طلب الحصانة في آخر لحظة، وذلك لمعرفته أن الكنيست بتركيبتها التي كانت لن توافق له على هذا الطلب، وانتهاء بتحديد الجلسة الأولى لمحاكمته التي كان من المقرر عقدها يوم ١٧ آذار، وتم تأجيلها بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا إلى يوم ٢٤ أيار المقبل.

لم تؤثر كل هذه التطورات في ملف نتنياهو الجنائي عليه، بل إن الليكود عزّز من تمثيله، كما استطاع تعزيز تمثيل كتلة اليمين- الحريديم من ٥٥ مقعدا في الجولة الثانية إلى ٥٨ مقعدا في الجولة الثالثة. ففي انتخابات الجولة الثانية حصل الليكود على ١,١١٣,٦١٧ صوتاً، فيما حصل في انتخابات الجولة الثالثة على ١,٣٥٢,٤٤٩ صوتا؛ بمعنى أن الليكود زاد عدد المصوتين له بأكثر من ٢٠٠ ألف صوت.[٤] تجدر الإشارة كذلك إلى أن باقي القوائم في كتلة اليمين- الحريديم حافظت على قوتها تقريباً، وهذا يدل على أن القواعد الانتخابية لليكود ثابتة، وأن الحراك بالأساس يكون داخل وبين القوائم اليمينية.

وتعود هذه الزيادة إلى مجموعة من العوامل، أهمها: أولاً، تمكّن نتنياهو خلال

حملة الانتخابات من حشد جمهور حزب الليكود التقليدي ودفعه إلى المشاركة في هذه الانتخابات، ولا سيما في معاقل الليكود التقليدية في البلدات والمدن التي تسكنها أغلبية من اليهود الشرقيين، والتي أظهرت نتائج الانتخابات أن نسبة المصوتين لحزب الليكود فيها زادت على نحو ملحوظ. ثانياً، يبدو أن نتنياهو تمكّن في حملته الانتخابية من إقناع القسم الأكبر من مصوتي حزب "عوتسما يهوديت" (قوة يهودية) الفاشي، بالتصويت لحزب الليكود، وعدم حرق أصواتهم لأن عوتسما يهوديت لن يتمكن من اجتياز نسبة الحسم. وفعلاً انخفض عدد المصوتين لهذا الحزب بنحو ٦٤ ألف ناخب (حصل على ١٩ ألف صوت فقط، في مقابل ٨٣ ألف صوت في الانتخابات السابقة). ويبدو أن الغالبية العظمى من هذه الأصوات ذهبت إلى حزب الليكود. ثالثاً، انخفض عدد المصوتين لحزب "إسرائيل بيتنا" في هذه الانتخابات بـ ٤٧ ألف ناخب مقارنة بالانتخابات السابقة (٢٦٣ ألف صوت، في مقابل ٣١٠ آلاف سابقاً). ويُعتقد أن الغالبية العظمى من هذه الأصوات ذهبت إلى حزب الليكود. رابعاً، انخفض عدد الأصوات التي حصلت عليها قائمة تحالف "يمينا" بـ ٢٠ ألف صوت (٢٤٠ ألف صوت، في مقابل ٢٦٠ ألف صوت سابقاً)، ويُرجح بأن غالبية هذه الأصوات ذهبت إلى حزب الليكود. خامساً، تمكّن نتنياهو من استقطاب عشرات الآلاف من الطبقة الوسطى من أنصار حزب "كولانو (كلنا)"، الذين صوتوا في الانتخابات السابقة لصالح حزب "أزرق أبيض".

لم تأت النتائج النهائية لانتخابات الجولة الثالثة على هوى رئيس الحكومة وزعيم اليمين نتنياهو، ذلك أنها في الجوهر أعادت إنتاج نفس الأسباب التي أدت إلى ذهاب إسرائيل إلى ثلاث جولات انتخابية خلال أقل من عام واحد.

أما أهم الأسباب التي ساهمت في تعزيز قوة الليكود فكانت ما يلي:

- أولاً، نشر "صفقة القرن"، والتي ساهمت في أهمية الخروج للتصويت لليمين من أجل حسم الجولة الانتخابية، حيث أن تطبيق الخطة الأميركية وتحديدا ضم مناطق في الضفة الغربية كانت في نظر قواعد اليمين من خلال التصويت للحزب الحاكم، الذي جلب هذه الصفقة ووعد بتطبيقها في حال فوزه في الانتخابات.
- ثانياً، العمل الميداني المكثف الذي قام به الليكود من أجل تحفيز قواعده التي لم تصل في الانتخابات السابقة من أجل التصويت له.
- ثالثاً، تسويق فكرة أن الحكومة التي قد يؤلفها غانتس ستكون من خلال الاتكاء على دعم القائمة المشتركة، وعلى غرار خطاب نتنياهو ضد شرعية حكومة إسحق رابين وتوقيعها اتفاق أوسلو في بداية تسعينيات القرن العشرين الفائت بسبب دعمها من الكتلة المانعة العربية، أعاد رئيس الحكومة هذا الخطاب من خلال اعتبار أن أي حكومة سيشكلها غانتس ستكون مدعومة من أعضاء القائمة المشتركة والتي أطلق عليها نتنياهو اسم "قائمة داعمي الإرهاب".[٥]

يظل أبرز ما أقدم عليه نتنياهو عشية يوم الانتخابات هو، وفقاً لعدد من التحليلات، تخطيه لخطيّن أحمرين وضعهما المجتمع الدولي في مسألة المستوطنات، ويتعلقان بمنطقة "غفعات همتوس" في القدس الشرقية ومنطقة E١ بين القدس الشرقية ومستوطنة "معاليه أدوميم".

- رابعـاً، نجـاح نتنياهو فـي تعزيز وعي ناخبـي اليمين بأنه مُلاحـق قضائياً من أجل إسـقاطه سياسـياً وتقويض حكم اليمين، كما عزز من حالة الضحوية التي ألصقها بنفسه.
- خامساً، رغبة الكثير من قواعد اليمين بحسم الانتخابات من أجل منع انتخابات رابعة، في الوقت الذي لم يجد فيه اليمين عنواناً لحكومة مستقرة يهودية إلا من خلال التصويت لليكود.

ومع أن النتائج النهائية لانتخابات الجولة الثالثة لم تأت على هوى رئيس الحكومة وزعيـم اليمـين نتنياهو، ذلك أنها في الجوهر أعادت إنتاج نفس الأسـباب التي أدت إلـى ذهاب إسـرائيل إلى ثلاث جـولات انتخابية خلال أقل من عـام واحد، ما يعني أن سـيناريو الذهـاب إلـى انتخابات رابعـة ما زال مطروحاً بقوة فـي أجندة الحلبة السياسية، فإنه بموازاة ذلك رأت عدة تحليلات أن "الإنجاز" الأهم الذي حققه نتنياهو في هذه الانتخابات هو فوز الليكود بمكانة الحزب الأكبر، والتي من شأنها أن تؤهله للفوز بمهمة تأليف الحكومة المقبلة، وهذا الفوز كان بمثابة أحد الأهداف المهمة التي سـعى نتنياهو لتحقيقها. وأوضحت أن الكفة بهذا الشـأن بدأت شـيئاً فشيئاً ترجح لصالح حزب الليكود قبل يوم الانتخابات لعدة أسـباب منها: الحملة المتكررة لليكود بأنه "ليس لغانتس حكومة من دون القائمة المشتركة"، وفتح تحقيق ضد شركة "البعد الخامس" (شركة معلوماتية ناشئة كان غانتس عضواً في مجلس إدارتها) وذلك على الرغم من أن غانتس ليس متهماً، كما أن الهلع من فيروس كورونا ساهم هو أيضاً فـي صعـود الليكود، حيث أدار نتنياهو حملة شـديدة الوضوح، فهو عقد اجتماعات وقدم مثالاً للسـيطرة على الوضع، كما فعل في حادث اشـتعال الحرائق في الكرمل العـام ٢٠١٠. وأكـد عدد من المحللين أنه من ناحية نتنياهو فهو كان بحاجة إلى فوز كهـذا كـي يبقى على رأس حزبه والتكتل الذي أنشـأه مع أحـزاب اليمين والحريديم حتـى فـي حال التوجّه إلى معركة انتخابات رابعة، وشـددوا على أنه في حال تمكن غانتـس مـن تحقيق فجوة تقـدّر بثلاثة – أربعة مقاعد، كما تنبأت عدة اسـتطلاعات رأي خـلال تلـك الفترة، فمن شـأن ذلـك أن يؤدي إلى زعزعة سـيطرته على الليكود والتكتل المذكور.[٦]

لوحظ منذ بدء الحديث عن انتشار فيروس كورونا أن هناك تجييشاً لأزمة هذا الوباء من طرف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

يُشـار هنا إلى أن نتنياهو أقدم على تجييش أزمة فيروس كورونا أيضاً من أجل الدفع قدماً بفكرة إقامة حكومة وحدة وطنية، كما سنفصل في سياق لاحق.

من الناحية السياسـية يظل أبرز ما أقدم عليه نتنياهو عشـية يوم الانتخابات هـو، وفقاً لعدد من التحليـلات، تخطيه لخطيّن أحمرين وضعهما المجتمع الدولي

لإسـرائيل خلال الـ١٥ سـنة الأخيرة في مسألة المسـتوطنات، ويتعلقان بمنطقة "غفعات همتوس" في القدس الشرقية ومنطقة E1 بين القدس الشرقية ومستوطنة "معاليه أدوميم".

وبحسـب ما جاء في تحليل ظهر في "هآرتس"، فإن البناء الإسـرائيلي في هذين الموقعين بالنسـبة إلى العالم والفلسـطينيين يشكل نقطة لا رجوع عنها، لأنه سيحوّل الدولة الفلسطينية إلى مسألة نظرية تماماً لا يمكن تحقيقها على الأرض، ولأن الخط بين الكيانين الإسـرائيلي والفلسـطيني الذي رُسـم على عدد لا يُحصى من الخرائط منذ العام ١٩٦٧، سيصبح مستحيلاً.

وقـال كاتـب التحليل إنه طوال العقد الأخير، وقف نتنياهو في وجه الضغوط التي مارسها اليمين، وواصل تجميد البناء في هذين الموقعين، لكن الآن قبل أيام معدودة مـن الانتخابات الثالثة، وبينما العالم مشـغول بفيـروس كورونا، قرر نتنياهو تخطّي هذين الخطين الأحمرين.

وتابـع: "مـن الواضح أن المقصود هـو دعاية انتخابية، وقـرار آخر من مجموعة قرارات شـعبوية تهدف إلى إرضاء مجموعات اقترا ع متعددة، لكن هذا لا يعني أن في الإمكان إعادة العجلة إلى الوراء، والأكثر معقولية أن دولة إسرائيل أقدمت اليوم على القيام بخطوة أُخرى نحو الدولة ثنائية القومية".

وأشـار تحليـل "هآرتس" أيضاً إلى أن مبدأ التقسـيم إلى دولتـين تلقى ضربات عديـدة فـي ظـل حكم نتنياهو، بـدءاً من التغييـر الزاحف للوضع القائـم في الحرم القدسـي الشـريف، مروراً بتكريس مقاربة "لا يوجد شـريك" ومحاولة إهانة السلطة الفلسـطينية، ووصـولاً إلـى تأجيج المواقع غير الشـرعية والمسـتوطنات في الضفة الغربية. وبرأيه فإن "إطلاق البناء في غفعات همتوس وفي E1 أيضاً، حتى لو جرى اليوم انطلاقاً من اعتبارات انتخابية قصيرة الأجل، سـينقلنا إلى واقع سـيكون من المستحيل فيه تخيّل الدولة الفلسطينية العتيدة. واليوم تُركت الخطوط الحمراء خلفنا، فـي الطريـق إلى دولة واحدة يعيش فيها شـعبان، إذا كان فيها مسـاواة، فإنها لن تكون صهيونية. وإذا كانت صهيونية، فإنها ستكون دولة أبارتهايد. وهذا هو الواقع فعلياً. وفي النهاية هذا هو إرث بنيامين نتنياهو الحقيقي".[٧]

"أزرق أبيض" ومعسـكر "اليسـار الصهيوني": حافظ تحالف "أزرق أبيض" على تمثيله البرلماني في الجولة الثالثة (٣٣ مقعدا)، ولكنه بخلاف انتخابات الجولة الثانية لـم يعـد الحزب الأكبر في الكنيسـت، بعد حصول الليكود علـى ٣٦ مقعدا. وحصل التحالـف فـي انتخابـات الجولة الثانية علـى ١,١٥١,٢١٤ صوتـا، بينما حصل في

حافظ تحالف "أزرق أبيض" على تمثيله البرلماني في الجولة الثالثة (٣٣ مقعدا)، ولكنه بخلاف انتخابات الجولة الثانية لم يعد الحزب الأكبر في الكنيست، بعد حصول الليكود على ٣٦ مقعدا.

انتخابـات الجولـة الثالثة علـى ١,٢٢٠,٣٨١ صوتا؛ أي بزيـادة ٧٠ ألف صوت. ولم تكـف هـذه الزيـادة للتحالف من أجـل تعزيز تمثيله البرلماني بسـبب ارتفا ع نسـبة التصويـت فـي هذه الـدورة الانتخابية. وتراجعـت كتلة المعارضـة لنتنياهو ("أزرق أبيض"، ليبرمان، والعمل- غيشـر- ميرتس) من ٥٢ مقعدا في انتخابات أيلول إلى ٤٧ مقعـدا. بمعنـى أن هذا المعسـكر تراجع ٥ مقاعد، وإذا مـا اعتبرنا أن مقعدين حصلـت عليهمـا القائمـة المشـتركة، فإن ثلاثة مقاعـد انتقلت إلى كتلـة اليمين التي ارتفعت من ٥٥ مقعدا إلى ٥٨ مقعدا.

أما أسباب تراجع هذا المعسكر المعارض لنتنياهو فتعود إلى ما يلي:

- أولاً، ضعـف الدعاية الانتخابية والاسـتراتيجية الانتخابيـة لتحالف "أزرق أبيض" الـذي بـدا وكأنه في حالة رد فعل دائم لنتنياهـو، حيث حدد الأخير جدول النقاش العام، كما أنه شنّ هجوما مكثفا على "أزرق أبيض" خصوصا فيما يتعلق بتشكيل حكومة مع القائمة المشتركة. في المقابل، بقي "أزرق أبيض" ينكر ذلك، متحدثا عن حكومة بأغلبية يهودية، وذلك على الرغم من أن المشهد الانتخابي الذي كان متوقعا لا يعطيـه هـذه الإمكانية إلا مـن خلال حكومة وحدة وطنية. وجـاء تصريح رئيس العمل عمير بيرتس قبل أسـبوع من الانتخابات بأنه اتفق مع غانتس على تشـكيل حكومة مع القائمة المشتركة لتؤكد دعاية الليكود حول ذلك.[٨]
- ثانيـاً، أضر التحالف بين ميرتس وبين العمل- "غيشـر" بالقـوة الانتخابية لهذا التحالـف. فقد حصـل الحزبان في انتخابات الجولة الثانيـة على ١١ مقعدا (٦ مقاعد للعمل- "غيشـر" و٥ مقاعد لميرتـس)، فيما حصل التحالف في انتخابات الجولـة الثالثـة علـى ٧ مقاعد؛ أي أنه خسـر أربعة مقاعد. ويعـود ذلك إلى أن التحالـف سـاهم في عزوف ناخبين للحزبين عن التصويـت له. فجزء من ناخبي ميرتس رفض هذا التحالف لأنه يشمل حزب "غيشر" الذي يعتبرونه حزبا يمينيا من جهة، ويعتبرون من جهة أخرى أنه لا فائدة انتخابية منه لأنه فشـل في رفع تمثيل حزب العمل في الانتخابات السـابقة، علاوة على ذلك اعترض قسـم منهم على إقصاء الممثل العربي في هذا التحالف (عيساوي فريج) إلى المكان الحادي عشر الذي لم يكن مضموناً ولا حتى في الاستطلاعات المتفائلة التي كانت تعطي لهذا التحالف في بداية الطريق ١٠ مقاعد.

حزب العمل: يمكن القول إن انتخابات الجولة الثالثة أدت إلى انهيار حزب العمل، الحزب الذي أسس الدولة.

بـدا واضـحـاً ضعـف الـدعـايـة الانـتـخـابـيـة والاسـتـراتـيـجـيـة الانتخابية لتحالف "أزرق أبيض" الذي بدا وكأنه في حالة رد فعل دائـم على نتنياهو، حيث حدد الأخير جدول النقاش العام.

يُذكـر أنــه بعد تقهقر حزب العمـل في انتخابات الجولة الأولـى بقيادة آفي غباي (الشـرقي) انتخب لرئاسـة الحزب عمير بيرتس (الشـرقي)، الذي قاد حزب العمل سـابقا، ودخل إلى حكومة ايهـود أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٩) كوزيـر للدفاع. ولم يغير بيرتس من خطابه الانتخابي، ووعد بجذب مصوتين من الليكود، ولا سيما الشرقيين، وهو الوعد نفسه الذي ذكره في مرات سابقة. وفضل بيرتس إبرام تحالف مع حزب "غيشـر" برئاسـة أورلي ليفي- أبكسـيس، وهي نجلـة وزير الخارجية السـابق من حـزب الليكـود دافيد ليفي، على دعوته إلى التحالـف مع ميرتس وإيهود باراك. وفي انتخابـات الجولة الثالثة انصاع بيرتس وقـام بالتحالف مع ميرتس مع إبقاء ليفي- أبكسيس في المكان الثاني.

وكانـت ليفي- أبكسـيس من المسـاهمين فـي تقليص فرص تأليـف حكومة أقلية برئاسـة زعيم تحالف "أزرق أبيض" غانتس، وتسـتند إلى دعـم خارجي من القائمة المشـتركة، لـدى إعلانها يوم ١٠ آذار ٢٠٢٠ أنها لن تؤيـد حكومة كهذه، وأنها غير ملتزمـة بتحالفهـا مع ميرتس ولن تدعم حكومة أقلية بأي ثمن، مشـددة على أنها لن تكـون جزءاً من حكومة أقلية بمشـاركة القائمة المشـتركة التي تضـم حزباً متطرفاً مثل التجمع الوطني الديمقراطي. وأشارت إلى أن التحالف مع ميرتس فُرض عليها وعلى رئيس حزب العمل بيرتس عشـية الانتخابات تحت ضغط العديد من العناصر ومن ضمنها "أزرق أبيض"، وأكدت أنها من الآن فصاعداً لا تعتبر نفسها ملتزمة به.

يمكن القول إن انتخابات الجولة الثالثة أدت إلى انهيار حزب العمل، الحزب الذي أسس الدولة.

وقبـل إعلانهـا هذا أفـادت تقارير إعلاميـة أن رئيس حزب "تلـم" (أحد مركبات "أزرق أبيض" الثلاثة) عضو الكنيست موشيه يعلون أجرى مناقشة حادة مع عضوي الكنيست يوعز هندل وتسفي هاوزر من الحزب واللذين يرفضان تشكيل حكومة أقلية بدعم خارجي من القائمة المشـتركة. ووفقًـا لهذه التقارير، فإن النقاش كان محتدما وارتفعت الأصوات، حيث حاول يعلون دون جدوى إقناع هندل وهاوزر بضرورة مثل هـذه الخطـوة لوضع حد لحكم نتنياهو، فيما اسـتهجن الآخـران التغيير في موقف يعلون. وعلى الرغم من الانقسام الذي بدأ يظهر إلى العلن في صفوف "أزرق أبيض" حول الموقف من تشكيل حكومة تحظى بدعم خارجي من القائمة المشتركة، أكد يعلون في تصريحات صحافية أن القائمة ستعتمد بالإجماع على قرار الرباعية (في إشارة إلى الرئاسة الرباعية للقائمة، غانتس ويعلون وغابي أشكنازي ويائير لبيد).[٩]

ولدى إجمال أداء نتنياهو في هذه الجولة الثالثة أشار رئيس تحرير "هآرتس" ألـوف بـن إلى أنه بخلاف الجولة الانتخابية السـابقة التي تمحورت على الفوارق الشـخصية بينه وبين غانتس الذي يفتقر، في رأيه، إلى صفات الزعيم الحقيقي،

ومحاولته تصوير نفسه كضحية ومستهدف سياسياً من جانب الشرطة والقضاء ووسائل الإعلام الإسرائيلية، توجهت معركته الانتخابية في الجولة الثالثة بصورة خاصة إلى جمهور المستوطنين واليمين واليهود الشرقيين الذين يمثلون قاعدة انتخابية تقليدية لليكود، وحملت رسالة أيديولوجية واضحة ورفعت شعارين أساسيين هما: "ضم المستوطنات وغور الأردن؛ وإلغاء استقلالية الجهاز القضائي وإخضاعه للمستوى السياسي".[١٠]

٢. تجييش أزمة وباء كورونا

لوحظ منذ بدء الحديث عن انتشار فيروس كورونا أن هناك تجييشاً لأزمة هذا الوباء من طرف رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في وجهتين متصلتين؛ الأولى، الدعوة إلى إقامة حكومة وحدة طوارئ وطنية؛ الثانية، وقف عمل جهاز المحاكم وشرعنة تصعيد سياسة انتهاك خصوصية حياة الأفراد.

فقد دعا نتنياهو في أثناء مؤتمر صحافي خاص بشأن آخر تطورات تفشي فيروس كورونا عُقد في ديوان رئاسة الحكومة في القدس يوم ٢٠٢٠/٣/١٢، إلى وضع السياسة جانباً وإقامة حكومة طوارئ وطنية لفترة محددة في ضوء المأزق السياسي الذي تعيشه إسرائيل. وجاءت دعوة نتنياهو هذه بعد دعوة مماثلة وجهها كل من وزير الداخلية آرييه درعي رئيس حزب شاس، ووزير الدفاع نفتالي بينيت رئيس تحالف "يمينا".

توجه نتنياهو في معركته الانتخابية في الجولة الثالثة بصورة خاصة إلى جمهور المستوطنين واليمين واليهود الشرقيين الذين يمثلون قاعدة انتخابية تقليدية لليكود.

وقال نتنياهو: "عشية حرب الأيام الستة (حرب حزيران ١٩٦٧) قبل ٥٣ عاماً، قامت في إسرائيل حكومة طوارئ وطنية، والظروف التي يعيشها البلد في مواجهة انتشار فيروس كورونا تحتم علينا ترك السياسة جانباً وتأليف حكومة طوارئ وطنية لفترة محددة، ثم يمكننا العودة بعد ذلك إلى حيث توقف الجدل بيننا".

ولم يتأخر رد تحالف "أزرق أبيض"، إذ قال زعيم التحالف عضو الكنيست بيني غانتس إنه على استعداد لمناقشة إقامة حكومة طوارئ وطنية واسعة تكون كل الكتل البرلمانية في الكنيست ممثلة فيها.

وقال غانتس في بيان صادر عنه: "إن تحالف "أزرق أبيض" برئاستي دعم لغاية اليوم، وسيواصل دعمه الكامل للجهود المشتركة لمكافحة وباء كورونا وتداعياته. ومثلما فعلنا لغاية الآن، سنواصل التعامل بشكل مسؤول ورسمي مع الأمر، بما فيه مصلحة المواطنين. وفي ضوء الأوضاع، فإننا على استعداد لمناقشة إقامة حكومة طوارئ وطنية واسعة تشمل مندوبين من كل الأحزاب الممثلة في الكنيست. سنقوم بكل جهد من أجل

الدفع قدماً بمثل هذا الإجراء من أجل مصلحة دولة إسرائيل ومواطنيها".

وذكـرت مصادر مقربـة من رئيس الحكومة أن نتنياهو سـارع إلى إطلاع رئيس الدولة الإسـرائيلية رؤوفين ريفلين على طرحه هذا وطلب منه الانخراط في المسـاعي الهادفة إلى إقامة حكومة طوارئ. وأكدت مصادر في ديوان رئاسة الدولة الإسرائيلية أن ريفلـين أجـرى مكالمـة مع نتنياهو أخبـره فيها أنه يرحب بأي مبـادرة تؤدي إلى إقامـة حكومـة في أقـرب وقت ممكن. مـن ناحية أُخرى، قالت مصادر مسـؤولة في تحالـف "أزرق أبيـض" إن رئيـس التحالف غانتـس أجرى اتصالاً هاتفيـاً بنتنياهو لمناقشـة إمكان إقامة حكومة طوارئ بهدف التعامل مع أزمة كورونا. وطالب غانتس بأن تشمل هذه الحكومة جميع الأحزاب الممثلة في الكنيست، لكن نتنياهو أكد له أن الحكومة من غير الممكن أن تضم "داعمي الإرهاب"، لا في الأوقات العادية ولا حتى في أوقات الطوارئ، في إشارة إلى القائمة المشتركة.

بالإضافة إلى ذلك، صادقت الحكومة الإسـرائيلية مسـاء يوم ٢٠٢٠/٣/١٥ على قوانـين الطـوارئ التـي تتيح لجهاز الأمن العام (الشـاباك) تحديـد مواقع الأجهزة الخليويـة للمصابـين بفيـروس كورونا ومـن مكثوا فـي محيطهم قبـل ١٤ يوماً من تشـخيصهم، وتبليـغ الجميع عن طريق رسـائل نصية أنه يجب عليهـم الدخول إلى حجر صحي.

وكان نتنياهو أعلن يوم ٢٠٢٠/٣/١٤ عن نية إسـرائيل البدء باسـتخدام أدوات مراقبـة رقميـة متقدمـة لتعقـب حاملي فيـروس كورونا، ممـا أثار المخاوف بشـأن الخصوصية واتهامات باسـتخدام إجراءات مراقبة جماعية. وفي الأسـاس تُستخدم تقنيات التعقب هذه، التي تعتمد إلى حد كبير على معطيات من الهواتف الخليوية، من طرف جهاز الشاباك في عمليات لمكافحة الإرهاب، وليس ضد مواطنين إسرائيليين لم يتم اتهامهم بارتكاب جريمة. وقال نتنياهو إنه حتى اليوم تجنبت إسرائيل استخدام هذه الإجراءات بين السكان المدنيين ولكن لا يوجد هناك خيار.

وقال مسؤول كبير في وزارة العدل الإسرائيلية إن تنفيذ هذا القرار الحكومي الذي وافـق عليه المستشـار القانونـي للحكومة يعني أن جهاز الشـاباك قـادر على اختراق الهواتـف الخليوية والكشـف عن مسـارات سـير أصحابها مـن دون موافقة المحكمة. وأوضح المسؤول أنه في البداية ستطالب السلطات المرضى بتسليم هواتفهم الخليوية، وفي حال رفضهم فإن الشاباك سيخترق هواتفهم. وأشار إلى أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها من هذه الهواتف سيتم تمريرها للأطباء في وزارة الصحة.

وانتقدت تهيلا شـفارتس ألتشـولر، باحثة في الإعلام والتكنولوجيا في "المعهد

الإسـرائيلي للديمقراطيـة"، هـذه الخطـوة وقالـت إنه سـيكون مـن الصعب منع السـلطات المدنية من اسـتخدام مثل هذه القدرات التي تنتهك الخصوصية بمجرد أن تبدأ بتشغيلها.

وأضافت ألتشولر: "إن حالة الطوارئ لا تعني أنه سيكون من المقبول تحويل دولة إسـرائيل إلى دولة بوليسـية، وإن التعـدي على الحقوق هو أمر سـهل، ولكن إعادة الوضع إلى ما كان عليه من قبل أصعب بكثير".[١١]

وفي سياق آخر أعلنت المحكمة المركزية في القدس يوم ٢٠٢٠/٣/١٥ تأجيل بدء محاكمـة نتنياهـو في ثلاث قضايا فسـاد إلى يوم ٢٤ أيار المقبـل؛ أي بعد أكثر من شـهرين، بسـبب القيود الجديدة التي تم فرضها على المحاكم الإسـرائيلية في إطار الإجراءات الجديدة لمحاربة فيروس كورونا.

وجـاء هـذا الإعلان قبل يومـين فقط من الموعد المقرر لبـدء المحاكمة يوم ١٧ آذار الحالي.

وكتـب القضـاة الثلاثة المكلفون بمحاكمة رئيس الحكومـة في إعلانهم: "في ضوء التطورات المتعلقة بانتشـار فيـروس كورونا، ومع أخذ التوجيهـات الجديدة وإعلان حالـة الطـوارئ في المحاكم بعين الاعتبار، قررنا إلغاء الجلسـة المقررة يوم ١٧ آذار ٢٠٢٠ وإرجاءها إلى يوم ٢٤ أيار ٢٠٢٠".

أعلنت المحكمة المركزية في القدس يوم ٢٠٢٠/٣/١٥ تأجيل بدء محاكمة نتنياهو في ثلاث قضايا فساد إلى يوم ٢٤ أيار المقبل، في إطار الإجـراءات الجديدة لمحاربة فيروس كورونا.

ويواجه رئيس الحكومة تهم تلقي رشوة والاحتيال وخيانة الأمانة في ٣ لوائح اتهام.

وكان وزيـر العدل الإسـرائيلي أمير أوحانا (الليكـود) أعلن قبل حالة طوارئ في نظـام المحاكم الإسـرائيلية في إطار الجهـود الوطنية لمنع انتشـار فيروس كورونا. ويعني ذلك أنه سـيكون بإمكان المحاكم عقد جلسـات طارئة فقط للبت في مسـائل تتعلق باعتقال وتمديد اعتقال سجناء وأوامر اعتقال إدارية، وجرائم بموجب التشريع المتعلق بحالة الطوارئ الخاصة، ومساعدات مؤقتة معينة في الشؤون المدنية.

وجـاء فـي بيان صـادر عن مكتـب أوحانا أن القـرار اتُخذ بالتنسـيق مع إدارة المحاكم والمستشار القانوني للحكومة وبناء على توصيات وزارة الصحة، وأشار إلى أن هناك مخاوف حقيقية من حدوث أذى حقيقي لصحة الجمهور في حال اسـتمرت المحاكم في عملها كالمعتاد.

وجـاء بيـان أوحانا هذا بعد أن أعلـن نتنياهو إغلاق جميع النشـاطات التجارية والترفيهية في جميع أنحاء إسـرائيل، ومنع التجمعات لأكثر من ١٠ أشـخاص في مكان واحد، بهدف منع انتشار الفيروس.

وتعقيبـاً علـى ذلك طلبـت "الحركة من أجل جودة الحكم" من المستشـار القانوني

للحكومة أن يوعز إلى الجهات المعنية بتجميد قرار أوحانا باعتباره يتولى مهمات منصبه الحالي في إطار حكومة لتسيير الأعمال وليست مخولة بصلاحية القيام بذلك.

وقالت الحركة إن الأنظمة التي أصدرها أوحانا تتنافى وقانون كرامة الإنسان وحريته ولم تطرح على الكنيست لإقرارها، وبالتالي فهي لاغية. وحذرت من أن هذه الأنظمة لا تستهدف إلا تخليص نتنياهو من المثول أمام القضاء مما يشكل دوساً لسلطات تطبيق القانون في إسرائيل.

تجدر الإشارة إلى أن المحكمة المركزية في القدس سبق لها يوم ٢٠٢٠/٣/١٠ أن رفضت طلب تأجيل بدء محاكمة نتنياهو بتهم الفساد شهراً ونصف الشهر وأبقت الموعد المقرر يوم ٢٠٢٠/٣/١٧، وأشارت إلى أن الجلسة الأولى ستكون مخصصة لتلاوة التهم فقط. وكان محامو نتنياهو طلبوا من هذه المحكمة تأجيل محاكمته، وجاء في رسالة بعث بها المحامون إلى المحكمة أن الفريق القانوني لرئيس الحكومة لم يحصل على الوثائق المتعلقة بالتحقيق. لكن المحكمة قالت في قرارها إن الرد على اتهامات المتهم غير مطلوب في هذه المرحلة، ولذلك لا توجد أسباب كافية لتبرير التأجيل.

ورأت بعض التحليلات التي تطرقت إلى هذا التطورات أن نتنياهو والمحيطين به يدفعون إسرائيل نحو دكتاتورية، وأن كل ما يقف وراء ذلك هو محاولة رئيس الحكومة الهروب من المثول أمام المحاكمة بشبهات فساد، وأكدت أن هذا الأمر ينبغي أن يثير القلق لا أقل من القلق حيال وباء الكورونا.[١٢]

ينبغي التذكير هنا بأن نتنياهو قام في حزيران ٢٠١٩ بتعيين أمير أوحانا في منصب وزير العدل، وفور تعيينه أطلق تصريحات هاجم فيها الجهاز القضائي والمحكمة العليا في إسرائيل، وأثارت موجة عارمة من النقد الشديد، حتى أنها أخرجت عن صمتهما كلاً من رئيسة المحكمة العليا، القاضية إستير حيوت، والمستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، وهما المنصبان اللذان يمتنع من يشغلهما، في العادة وفي الغالب، عن الخوض في أي نقاشات سياسية أو أي سجال سياسي مع أي من المسؤولين السياسيين.

وافتتح أوحانا سلسلة تصريحاته الجديدة هذه في الكلمة التي ألقاها خلال حفل نظمته "نقابة المحامين" لتأهيل فوج جديد من المحامين في إسرائيل (يوم ١٠ حزيران ٢٠١٩)، فقال إن "من يريد مصلحة الجهاز القضائي في إسرائيل ينبغي أن يكون مستعدا لتوجيه النقد له، وهو ما يعني أيضا إجراء تغييرات فيه". وأضاف: "التغيير يعني الإصلاح والإصلاح لن يتحقق إذا ما رضخنا أمام صرخات بالية تدعي وتحذر

من "نهاية الديمقراطية" و"تدمير سلطة القانون" حيال أي تحرك عن الوضع القائم". وأضاف أنه "لا مناص من الاستنتاج بأن السلطة القضائية هي الأقل ديمقراطية من بين السلطات الثلاث" (إضافة إلى التشريعية/ الكنيست والتنفيذية/ الحكومة) لأن "قضاة المحاكم لا يتحملون أي مسؤولية عن نتائج قراراتهم ولا يخضعون لانتخاب الجمهور كل أربع سنوات ليحصلوا على ثقته"!! ولأن "القضاة لا يتخذون قراراتهم بناء على اعتبارات مهنية فقط، بالضرورة"!!

لكن أوحانا لم يتوقف عند ذلك، بل توغل أكثر في الهجمة ضد الجهاز القضائي والمحاكم، وخصوصا المحكمة العليا، وذلك خلال المقابلة التي أجريت معه في النشرة الإخبارية في القناة التلفزيونية الثانية (يوم ١٢ حزيران ٢٠١٩) إذ عاد على تصريح كان أدلى به قبل سنوات، وقال فيه إنه "ليس إلزامياً تنفيذ جميع قرارات الحكم القضائية التي تصدرها المحكمة العليا الإسرائيلية" (!!) لأن "الاعتبار الأعلى والأكثر أهمية يجب أن يكون المحافظة على حياة المواطنين"!! وهو تصريح غير مسبوق في الساحة السياسية والقضائية الإسرائيلية.

حاول نتنياهو عبر الجولة الثانية من الانتخابات، التي جرت في أيلول ٢٠١٩، الحصول على ٦١ مقعدا على الأقل لكتلة اليمين والحريديم من دون حزب "إسرائيل بيتنا".

وبالرغم من أن أوحانا كان قد أطلق في السابق تصريحات كثيرة ضد المحكمة العليا وقضاتها خصوصا (وصفهم بأنهم "عصابة سلطة القانون"، في تغريدة على حسابه في "تويتر") والجهاز القضائي عموما وشارك في مبادرات تشريعية، أو كان المبادر في بعضها، للتضييق على المحكمة العليا وتقليص صلاحياتها، إلا أن جميع تلك التصريحات والمبادرات كانت ضمن نشاطه السياسي ـ الحزبي كعضو في الكنيست مندوباً عن اليمين وحزبه الأكبر، الليكود، بينما أتت تصريحاته تلك وهو يشغل منصب وزير العدل، المسؤول المباشر عن الجهاز القضائي ومحاكمه ورئيس "لجنة تعيين القضاة" فيها. وهذا، تحديدا، ما جعل هذه التصريحات في غاية الخطورة، حسبما أكد عدد كبير من أساتذة الحقوق الجامعيين والمعلقين القضائيين والصحافيين وكذلك السياسيين.

٣. الجولة الثانية.. فشل رهانات نتنياهو

حاول نتنياهو عبر الجولة الثانية من الانتخابات، التي جرت في أيلول ٢٠١٩، الحصول على ٦١ مقعدا على الأقل لكتلة اليمين والحريديم من دون حزب "إسرائيل بيتنا"، وكان رهانه الأساس يعتمد على مقاربة نتائج انتخابات الجولة الأولى في نيسان، حيث حصلت فيها كتلة اليمين على ٦٠ مقعدا (من دون ليبرمان الذي حصل على ٥ مقاعد) وأهدرت قوائم يمينية لم تتجاوز نسبة الحسم نحو ٢٩٠ ألف صوت.

واعتقد نتنياهو أنه من خلال تكتل قوائم اليمين من جهة، وزيادة نسبة التصويت في قواعد اليمين التقليدية من جهة ثانية، وكذلك من خلال ضرب تمثيل ليبرمان بين المصوتين الروس، سيضمن لنفسه ائتلافاً حكومياً مع شركائه الطبيعيين.

من أجل تحقيق هذا الهدف قام نتنياهو بالخطوات التالية:

- أولاً، ضم قائمة "كلنا" برئاسة وزير المالية موشيه كحلون إلى الليكود، وهي القائمة التي حصلت على ٤ مقاعد في انتخابات الجولة الأولى.
- ثانياً، عقد اتفاقاً مع حزب "زهوت" (هوية) برئاسة موشيه فيغلين، والذي حصل على حوالي ٨٠ ألف صوت في انتخابات الجولة الأولى ولم يتمكن من اجتياز نسبة الحسم، بحيث يتنحى الحزب عن الانتخابات ويدعم الليكود.
- ثالثاً، شجع إقامة كتلة "يمينا" (إلى اليمين) التي تضم قائمة تحالف "اتحاد أحزاب اليمين" التي حصلت في انتخابات الجولة الأولى على خمسة مقاعد، وقائمة "اليمين الجديد" برئاسة نفتالي بينيت وأييلت شاكيد والتي لم تتجاوز نسبة الحسم ولكنها حصلت على نحو ١٤٠ ألف صوت.
- رابعاً، صعّد حملة التخويف من الصوت العربي عبر سلسلة من التصريحات ضد المجتمع العربي، على غرار تصريحه في انتخابات ٢٠١٥ بأن "العرب يهرولون إلى صناديق الاقترا ع" من أجل تحفيز التصويت في صفوف قواعده الانتخابية التقليدية.
- خامساً، صرف الملايين على الدعاية الانتخابية في صفوف الروس لضرب حزب ليبرمان، بزعم أن الأخير يتحالف مع اليسار، ويخون قواعده الروسية اليمينية.

واعتقد نتنياهو أن هذه الخطوات سوف تضمن له الحصول على كتلة يمينية يستطيع من خلالها تشكيل الحكومة من دون الحاجة إلى ليبرمان، غير أن نتائج الانتخابات كشفت عن فشل هذا الرهان الانتخابي، فتراجع تمثيل الليكود من ٣٥ مقعدا إلى ٣١ مقعدا. والحقيقة أن التراجع هو أكبر من ذلك، فالليكود عملياً بعد انضمام حزب كحلون له أصبح ٣٩ مقعدا، وبانضمام فيغلين الذي حصل على أصوات توازي مقعدين يكون لدى الليكود في حساب الأرقام الجافة ٤١ مقعدا. فضلا عن ذلك فإن رهانه على أن قائمة "يمينا" سوف تعزز من تمثيلها كان فاشلا، فهذا التحالف، بحساب الأرقام الجافة بناء على نتائج انتخابات نيسان، كان يجب أن يحصل على تسعة مقاعد، غير أنه حصل على سبعة مقاعد، فيما حافظ حزب

يهدوت هتوراه الحريدي على تمثيله بواقع ٨ مقاعد وزاد حزب شاس الحريدي تمثيله من ٨ مقاعد إلى ٩ مقاعد.

بناء على هذه النتائج، حصلت كتلة اليمين والحريديم (من دون ليبرمان) على ٥٥ مقعدا، في حين حصلت في انتخابات نيسان على ٦٠ مقعدا.

يمكن إرجاع فشل رهان نتنياهو إلى الأسباب المركزية التالية:

- أولاً، تحريضه على المجتمع العربي ساهم في رفع نسبة التصويت في صفوف العرب من ٥٠٪ في الجولة الأولى إلى ٦٠٪ في الجولة الثانية، وهو ما أدى إلى ارتفاع التمثيل العربي من ١٠ مقاعد إلى ١٣ مقعدا، فقد حاول نتنياهو من خلال تحريضه تحفيز جمهوره للتصويت، غير أنه حفز الجمهور العربي للتصويت بدلاً من ذلك، وبات واضحا أنه كلما شارك العرب في الانتخابات تراجع تمثيل اليمين.
- ثانياً، استطاع ليبرمان أن يأخذ ثلاثة مقاعد من اليمين، ولا سيما من جمهور الليكود، الذي يعتبر أن سؤال الدين والدولة مسألة مهمة، تقهقر فيها الليكود أمام الأحزاب الدينية، خصوصاً وأن الموضوع الفلسطيني لم يكن حاضرا في الانتخابات، فارتفع شأن قضية الدين والدولة، وتعزز تحالف الليكود مع الأحزاب الدينية، وهو ما أدى إلى انتقال مصوتين من الليكود إلى حزب ليبرمان.
- ثالثاً، السأم العام في صفوف قطاعات يمينية تقليدية وليبرالية من سيطرة نتنياهو على حزب الليكود، وانتهازيته المفرطة في استغلال القوة السياسية التي يملكها في مكتب رئاسة الحكومة من أجل الدفع قدماً بمصالحه الخاصة، وتراهن هذه القطاعات على تغيير نتنياهو من داخل الليكود في حال فشل في الانتخابات، وترى في حكومة الوحدة الوطنية الحلّ الأنسب لإسرائيل في هذه المرحلة، لا سيّما وأن حزب "أزرق أبيض"، المنافس الرئيس له، يضم بين صفوفه شخصيات يمينية تقليدية وليبرالية لا ترى في التحالف مع الليكود مشكلة لديها ولكنها ترغب في تغيير نتنياهو.

ساهم تحريض نتنياهو على المجتمع العربي في رفع نسبة التصويت في صفوف العرب من ٥٠٪ في الجولة الأولى إلى ٦٠٪ في الجولة الثانية، وهو ما أدى إلى ارتفاع التمثيل العربي من ١٠ مقاعد إلى ١٣ مقعدا.

في المقابل تراجع تحالف "أزرق أبيض" بمقعدين عن انتخابات الجولة الثانية، ولكنه في المجمل حافظ على قوته بحصوله على ٣٣ مقعدا، وحقق هدفه في أن يكون الحزب الأكبر في الكنيست.

وشهدت الجولة الثانية مستجدات أخرى نشير منها إلى ما يلي:

حزب العمل: بعد تراجع حزب العمل في الجولة الأولى انتخب الحزب عمير بيرتس رئيساً له. وفضل بيرتس، كما نوهنا سابقاً، إبرام تحالف مع حزب "غيشر" برئاسة

أورلي ليفي- أبكسيس، على التحالف مع ميرتس وإيهود باراك. وراهن بيرتس على أن هذا التحالف سوف يعزز من آماله بجذب أصوات من اليمين المحافظ، وسوف يرفع تمثيل الحزب في الكنيست. وأشارت نتائج الانتخابات إلى أن رهان بيرتس كان خاسرا، فلم يساهم هذا التحالف في رفع تمثيل الحزب، وبقي على حاله- ٦ مقاعد، وهكذا خسر الحزب مقعدا واحدا تشغله ليفي- أبكسيس.

عودة إيهود باراك وتراجع ميرتس: عاد رئيس الحكومة السابق إيهود باراك إلى الحلبة السياسية تحت حزب جديد اسمه "إسرائيل ديمقراطية"، محاولا بناء كتلة برلمانية تحالفية تضم قائمته التي تشمل نائب رئيس هيئة الأركان السابق يائير غولان، وحزب ميرتس وحزب العمل. ونجح باراك في تشكيل كتلة "المعسكر الديمقراطي" مع حزب ميرتس، وانشقت عضو الكنيست ستاف شافير عن حزب العمل وانضمت إلى هذا المعسكر الانتخابي.

كان رهان باراك أن تحصل هذه القائمة على عشرة مقاعد، غير أنها حصلت على خمسة مقاعد فقط. وحصل حزب ميرتس في انتخابات الجولة الأولى على أربعة مقاعد، حيث أنقذته الأصوات العربية من خسارة تلك الانتخابات، وحصل الحزب على ٤٠ ألف صوت من المجتمع العربي بسبب وجود مرشحيْن عربييْن في أماكن متقدمة في القائمة، وتفكيك القائمة المشتركة. ولم يرتفع تمثيل الحزب إلا بمقعد واحد، بحصوله على خمسة مقاعد في الانتخابات الحالية، ولكن تمثيل ميرتس تراجع إلى ثلاثة مقاعد، حيث حصلت شافير على مقعد، وحصل غولان على مقعد ثان، ولم يصل المرشح العربي في الحزب (عيساوي فريج) إلى الكنيست. وهكذا فشل رهان باراك على تشكيل كتلة برلمانية قوية يكون لها تأثير كبير على تغيير نتنياهو. ويمكن القول إن هذا الرهان أنهى عملياً آخر فرصة لباراك بالعودة إلى الحياة السياسية كمخلص أو منقذ لمعسكر "اليسار الصهيوني".

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن باراك أصبح، عملياً، في هذه الجولة من الانتخابات بمثابة "الواجهة السياسية لحزب ميرتس"! حتى أنه لم يجد غضاضة أو حرجاً في القول، في لقاء مع الصحافي عميت سيغال، ضمن "مؤتمر المؤثِّرين" (يوم ٢٠١٩/٩/٥)، إن "المعسكر الديمقراطي يقف إلى يمين حزب العمل"! مما أربك أوساطاً واسعة جداً من قيادات حزب ميرتس ونشطائه ومصوتيه والذين يموضعون هذا الحزب إلى يسار حزب العمل على الدوام ويعتبرونه "اليسار الحقيقي" في إسرائيل.[١٣]

ووفقاً لما أشار إليه عضو الكنيست السابق من ميرتس عيساوي فريج، فإن أحزاب هذا اليسار اختارت طلب أصوات المواطنين العرب، وامتنعت من إعطائهم تمثيلاً.

شكل باراك في الجولة الثانية كتلة "المعسكر الديمقراطي" وراهن على عشرة مقاعد، غير أن الكتلة حصلت على خمسة مقاعد فقط. وحصل حزب ميرتس في انتخابات الجولة الأولى على أربعة مقاعد، حيث أنقذته الأصوات العربية من خسارة تلك الانتخابات.

قضى فشل باراك على آخر فرصة له للعودة إلى الحياة السياسية كمخلص أو منقذ لمعسكر "اليسار الصهيوني".

وبرأيه فإن التحدي الذي يواجهه معسكر اليسار قبيل الانتخابات القادمة وفي أي وقت آخر هو إقامة شراكة عربية يهودية متساوية وحقيقية. والبديل هو استمرار الاحتضار، وصولاً إلى الاختفاء الكامل من الساحة السياسية الإسرائيلية.[١٤]

٤. ليبرمان و"إسرائيل بيتنا"

يجدر لدى تحليل أسباب ذهاب إسرائيل إلى ثلاث جولات انتخابية خلال أقل من عام واحد، التوقف عند دور حزب "إسرائيل بيتنا" وزعيمه أفيغدور ليبرمان في المشهد السياسي الإسرائيلي، ومحاولة فهم توجهاته الحالية من تشكيل الحكومة والتغير الذي طرأ لديه فيما يتعلق بشروطه من دخول الحكومة ذات التوجهات اليمينية، وإفشاله تشكيل حكومة يمين برئاسة بنيامين نتنياهو للمرة الثانية في أعقاب الجولتين الانتخابيتين العام ٢٠١٩.

يجدر لدى تحليل أسباب ذهاب إسرائيل إلى ثلاث جولات انتخابية خلال أقل من عام واحد، التوقف عند دور حزب "إسرائيل بيتنا" وزعيمه أفيغدور ليبرمان في المشهد السياسي الإسرائيلي.

والأرجح أن جنوح ليبرمان إلى رفض الانضمام إلى حكومة يمين مع الحريديم يعود إلى سببين: الأول، تراجع الموضوع الفلسطيني كموضوع مركزي في خطاب اليمين والنابع ربما من الشعور بأن هذا الموضوع قد حُسم لصالح التوجه اليميني، والثاني المكمل للسبب الأول، إعادة تشكيل القواعد الاجتماعية لحزبه الذين يحملون توجهين؛ هما توجه يميني قومي حيال الموضوع الفلسطيني ونحو إلغاء حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وتوجه علماني نحو تعزيز فكرة الحرية من الدين.[١٥]

تعود الأزمة الحالية التي تسبّب بها ليبرمان إلى انتخابات العام ٢٠١٥، حينها انطلقت حكومة بنيامين نتنياهو الرابعة من خلال نجاحه في تشكيل ائتلاف حكومي مع حلفائه الطبيعيين، كما يسميهم؛ أي المتدينين المتزمتين (الحريديم) وأحزاب اليمين واليمين الديني. وانضمت جميع الأحزاب اليمينية والدينية إلى حكومة نتنياهو منذ البداية ما عدا حزب "إسرائيل بيتنا" برئاسة ليبرمان. واستطاعت الحكومة، التي تكونت من ٦١ عضواً، أن تصمد مدة عامين، رغم اعتمادها على أغلبية عادية شكلت بالنسبة لها تحديا كبيرا، واستطاعت الاستمرار في الحكم والقيام بتشريعات قانونية تنسجم مع مشروع اليمين في إسرائيل في طريقه للهيمنة.

كشف ليبرمان أخيراً من خلال مقربين منه عن بعض ما يقف في خلفية موقفه من نتنياهو؛ إذ قالت مصادر مقربة منه لوسائل إعلام إسرائيلية إنه يتهم نتنياهو بملاحقته قضائياً.

وعقب انضمام ليبرمان إلى الحكومة بعد عامين من تشكلها، عيّنه نتنياهو وزيرا للدفاع، الأمر الذي أدى إلى استقالة وزير دفاعه من حزب الليكود موشيه يعلون. وهكذا ارتفع عدد مقاعد الائتلاف إلى ٦٦ مقعدا.[١٦] وبالرغم من انضمام ليبرمان إلى الحكومة إلا إن خلافات بقيت داخل الائتلاف الحكومي حول مسألتين ساهمتا في النهاية بخروجه من الحكومة فيما بعد وتقديم الانتخابات، هما السياسة الإسرائيلية تجاه

قطاع غزة، حيث طالب ليبرمان كوزير للدفاع بسياسة أكثر عدوانية تجاه القطاع وأكثر هجومية وشاملة تجاه حركة "حماس"، بينما استمر نتنياهو بسياسته في الرد العيني على هجمات تقوم بها المقاومة الفلسطينية. أما المسألة الثانية فكانت النقاش حول قانون تجنيد الشبان اليهود الحريديم للجيش، حيث جاء ليبرمان باقتراح لتجنيدهم بالتنسيق مع الجيش، بينما طالبت الأحزاب الدينية بإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، وصياغة قانون ينسجم مع مطالبها بإعفاء الشبان المتدينين الذين يدرسون في المدارس الدينية، وتحديد كمية المتجندين وجيلهم إلى الحد الذي يتوافق مع تصوراتها، وهو الأمر الذي رفضه ليبرمان، ما أدى إلى انسحابه من الحكومة.

شكل ليبرمان حزب "إسرائيل بيتنا" عشية انتخابات العام ١٩٩٩، بعد أن خرج من صفوف الليكود، والذي لعب فيه دورا مركزيا نحو ترسيخ زعامة نتنياهو في الحزب، فقد كان الذراع الضاربة سياسيا داخل الحزب لصالح نتنياهو. وشكل ليبرمان حزبه مكملا لتجربة الأحزاب القطاعية في السياسة الإسرائيلية، بعد أن مثل الروس في الكنيست حزب "يسرائيل بعليا" برئاسة نتان شيرانسكي. وقد حمل حزب ليبرمان عدة توجهات وأهمها ضم مناطق المثلث للدولة الفلسطينية (عندما كان الخطاب الديمغرافي مهيمنا حينها في مشاريع التسوية)، محاربة الأحزاب الدينية، وتغيير نظام الحكم في إسرائيل، وفي النهاية تعزيز مصالح الروس في إسرائيل الذين شكلوا قوة سياسية واجتماعية جديدة في المجتمع الإسرائيلي. ومنذ العام ١٩٩٩ والحزب يخوض الانتخابات بشكل منفرد (عدا انتخابات ٢٠١٣ والتي خاضها بتحالف مع الليكود وسرعان ما انفك التحالف بينهما)، ووصلت ذروة قوة ليبرمان في انتخابات ٢٠٠٩، فقد حصل على ١٥ مقعدا ورفع فيها شعار "لا حقوق بدون واجبات"، وكان موجها بالأساس ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل.

وصلت ذروة قوة ليبرمان في انتخابات ٢٠٠٩، فقد حصل على ١٥ مقعدا، ورفع فيها شعار "لا حقوق بدون واجبات"، وكان موجها بالأساس ضد الفلسطينيين داخل إسرائيل.

في انتخابات ٢٠١٣ تحالف ليبرمان مع نتنياهو وشكلوا قائمة "الليكود بيتنا". وتمت مفاوضات التحالف بسرية تامة، وتم الإعلان عنه بشكل مفاجئ، وكان هدف نتنياهو من التحالف بناء حزب كبير في الخارطة السياسية الإسرائيلية يحصل على أكثر من ٤٠ مقعدا، ويعيد إلى الأذهان الأحزاب الكبيرة التاريخية، وذلك لضمان تشكيله لحكومة مستقرة لا يكون فيها تابعا للأحزاب الصغيرة والمتوسطة، علاوة على ذلك كان يهدف إلى ضمان بقاء ليبرمان وحزبه في ائتلاف حكومته القادمة، فهو قادر على أن يشكل حالة توازن بين معسكر الأحزاب المعارضة لنتنياهو وبين الليكود وحلفائه في الحكومة. أما ليبرمان الذي بدأ حياته السياسية في حزب الليكود، وأنشأ بعدها حزبا قطاعيا يعتمد على قواعد اجتماعية روسية، فيطمح لأن يكون وريث نتنياهو، رئيسا للحكومة

وزعيماً لليمين في المستقبل، بعد انتهاء عهد نتنياهو، فكان التحالف، بالنسبة له، فرصة ليكون زعيم الليكود المستقبلي ومرشحه لرئاسة الحكومة.

وانطلق الزعيمان من قراءة مبسطة لجدوى هذا التحالف، واعتقدا أن الائتلاف بينهما (سمي: "الليكود بيتنا") سيحقق، على الأقل، حصيلة المقاعد التي حصلا عليها في الانتخابات السابقة (٢٧+١٥=٤٢). وتعهد ليبرمان بأن الائتلاف الجديد سوف يحصل على أربعين مقعدا على الأقل. وبيّنت النتائج إخفاق تحالف "الليكود بيتنا". وتوقع كل من نتنياهو وليبرمان أن يحصل تحالفهما على أربعين مقعدا على الأقل،[١٧] إلا أن النتائج جاءت بأقل حتى من نتائج الاستطلاعات، التي توقعت حصول التحالف على ٣٥ مقعدا. وحصل التحالف على ٣١ مقعدا، ونسبة ٢٣,٣٪. بينما حصل الحزبان معا في انتخابات ٢٠٠٩ على ٤٢ مقعدا، ونسبة ٣٣٪ من الأصوات، وذلك عندما خاضا الانتخابات كلا على حدة؛ بمعنى أنهما خسرا ربع مقاعدهما في الانتخابات. وتوقع نتنياهو وليبرمان أن تحالفهما سوف يؤدي إلى تكاتف قواعدهما الاجتماعية، علاوة على أنه سيجذب قواعد جديدة من اليمين، إلا أن التحالف أبعد الكثير من قواعدهما التقليدية، بسبب تحالفهما.

ويحظى حزب ليبرمان بدعم اليهود الروس بالأساس، فهو حزب قطاعي، حيث أن ٧٥٪ ممن صوتوا للحزب في انتخابات ٢٠٠٩ كانوا من اليهود الروس. وحقق الحزب منذ تأسيسه العام ١٩٩٩ نجاحات انتخابية وصلت ذروتها في العام ٢٠٠٩، وظهر زعيمه أفيغدور ليبرمان كزعيم اليمين القادم. وتتميز قواعد الحزب بعلمانية معادية للدين، حيث خاض الحزب صراعات مع الأحزاب الدينية على قضايا الدين والدولة. كما أنها تتبنى مواقف يمينية متطرفة من الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، ومن مكانة الفلسطينيين داخل إسرائيل.[١٨] وتبيّن نتائج الانتخابات، في المدن ذات الأغلبية الروسية، أن الروس امتنعوا عن التصويت في انتخابات ٢٠١٣، فقد تراجعت نسبة التصويت لدى الروس بـ١٠٪، مع العلم أن القوة الانتخابية للقطاع الروسي تصل إلى عشرين مقعدا،[١٩] حيث أن التحالف بين قواعد الحزب العلمانية المعادية للدين، وبين قواعد محافظة ومتدينة في الليكود، أدى إلى عزوف الكثير من الروس عن التصويت للتحالف الجديد، وخصوصا بعد صعود النخبة الجديدة في الليكود، ومنها الكثير من المتدينين أو المحافظين. وتشير المعطيات إلى أن الروس ينتمون إلى الطبقة الوسطى الدنيا في المجتمع الإسرائيلي، ومع ذلك لم تعمل حكومات اليمين على دعمهم، بل زادت الأعباء الاقتصادية عليهم.[٢٠] كما أن التحالف مع الليكود أفقد الحزب هويته

القطاعيــة كحــزب للمهاجرين الروس الذين يصل عددهم إلى مليون روســي، لهم احتياجاتهم الخاصة في المجالات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.[٢١]

في انتخابات ٢٠١٥ تراجع حزب "إســرائيل بيتنا" إلى ٦ مقاعد، ويعود ذلك إلى قضايا الفســاد المالي والسياســي التي تورطت بها شــخصيات من الحزب كشفتها الشرطة ثلاثة أشهر قبل الانتخابات، وإلى الانطباع الذي تركه ليبرمان أمام ناخبيه بأنه غير قادر على تنفيذ وعوده الكثيرة التي يطلقها قبل كل انتخابات، مثل الإطاحة بحكم "حماس" في قطاع غزة، ونقل مواطنين فلســطينيين إلى الســلطة الفلسطينية، وغيرهمــا مــن الوعــود التي لــم ينفــذ أي منها. كمــا أن الصوت الروســي في هذه الانتخابات انتقل قسم كبير منه إلى الليكود الذي يعطي تمثيلا ملائما لليهود الروس على قائمته، وهو ما كشفته نتائج الانتخابات في مناطق ذات طابع روسي.

وصــوت اليهــود الروس في غالبيتهم لليمين الإســرائيلي، فمثلاً في بحث أجري على أنمــاط التصويت خــلال انتخابات ٢٠١٥ في ٤٢ صندوق اقتــراع في ١٨ مدينة وبلدة تمثل الانتشــار الروســي في إســرائيل، تبين أن حوالي ٤٢٪ من الروس صوتوا لحزب ليبرمــان، بينمــا صــوت ٣٠٪ لليكود الذي كان فيه تمثيل لائــق لليهود الروس، وحصل "المعسكر الصهيوني" (التحالف بين حزبي العمل و"الحركة" المنحل) على أقل من ٧٪ من الأصوات. وتشير هذه المعطيات إلى أن الروس صوتوا للحزب الروسي، كما أن غالبيتهم الكبيرة صوتت لمعسكر اليمين. وتشكل أصوات الروس بالنسبة لحزب "إسرائيل بيتنا" المخزون الانتخابي المركزي للحزب، فهي تؤلف حسب نتائج دورات الانتخابات السابقة حوالــي ٧٥٪ مــن الأصوات التــي يحصل عليها الحزب. وفــي انتخابات ٢٠١٥ تراجع الحزب إلى ســتة مقاعد، بعد أن حصل في انتخابات ٢٠١٣ ضمن تحالف مع الليكود علــى ١٣ مقعــدا، وفي انتخابات ١٩٩٩ حصل على ١٥ مقعداً، وهي أعلى نســبة تمثيل برلماني حصل عليها الحزب منذ دخوله السياسة الإسرائيلية عام ١٩٩٩. وفي الدورتين الانتخابيتين ٢٠١٣–٢٠١٥، حدث تحولان في السلوك الانتخابي لدى الناخبين الروس، فمــن جهة هناك تراجع في نســبة التصويــت في هذا القطاع، تصل إلى أقل من المعدل العام في الدولة، وهناك انتقال شــريحة من الناخبين من "إســرائيل بيتنا" إلى الليكود، الذي يعطي تمثيلا للروس في قائمته الانتخابية. وساهم هذان التحولان في تراجع قوة "إسرائيل بيتنا" في دورتين من الدورات الأخيرة (بما في ذلك انتخابات نيسان ٢٠١٩).

فضلاً عن ذلك، كشف ليبرمان أخيراً من خلال مقربين منه عن بعض ما يقف في خلفية موقفه من نتنياهو، إذ قالت مصادر مقربة منه لوســائل إعلام إســرائيلية إنه يتهم نتنياهو بملاحقته قضائياً.

وقال المقربون إنه في العام الماضي، ٢٠١٩، تم تقديم ٧ شكاوى ضد ليبرمان وأبناء عائلته إلى الشـرطة والنيابة العامة وسـلطات الضرائب، وأشـاروا إلـى أن اثنتين من هذه الشـكاوى قدمهما الصحافي يوآف إسـحق، فيما الشـكاوى الأخرى كان مقدمها شخص سري. وبحسب ليبرمان، فإن من يقف وراء تلك الشكاوى الخمس هو نتنياهو وصديقـه المحامـي عميت حداد، من خلال المحقق الخاص رافي فايتسـمان. وقال أحد هؤلاء المقربين: "إن هذا من ناحية ليبرمان هو بمثابة خطيئة لا تغتفر، ولا حتى في يوم الغفـران". وأضـاف أن "على الليكود أن يتوقف عن إرسـال مبعوثيـه إلى ليبرمان كي يجلس معه لمفاوضات تأليف الحكومة، فهذا يبقى وهماً ولا احتمال له بتاتاً".[٢٢]

٥. "العرب خارج المعادلة"

شكلت زيادة قوة القائمة المشتركة في الجولة الثالثة من ١٣ إلى ١٥ مقعداً والتي مـن شـأنها ترجيح كفة ترشـيح رئيـس "أزرق أبيض" بيني غانتـس لمنصب المكلف بتشكيل الحكومة الجديدة، بزيادة عدد مقاعد حزب ليبرمان، مناسبة لتصعيد خطاب التحريض والكراهية ضد المواطنين العرب.

شـكـلـت زيـــادة قـــوة الـقـائـمـة المشتركة في الجولة الثالثة من ١٣ إلى ١٥ مقعداً، مناسبة لتصعيد خطاب التحريض والكراهية ضد المواطنين العرب.

كما جاء هذا التصعيد على خلفية انخراط القائمة المشـتركة في عدد من الخطوات الراميـة إلـى إسـقاط حكومة نتنياهو ومنها: سـن مشـروع قانون يمنـع نتنياهو من مواصلة تولي منصب رئاسـة الحكومة بينما هو متهم بالفسـاد؛ منع مرشـحي حزب الليكود من تولي مناصب مهمة في الكنيست مثل رئاسة الكنيست ورئاسة لجنة المالية واللجنـة المنظمـة، وهـي خطوات يمكـن الدفع قدمـاً بها حتى مـن دون إقامة ائتلاف حكومي على خلفية فوز تحالف "أزرق أبيض" والقائمة المشتركة وتحالف أحزاب العمل و"غيشر" وميرتس مع حزب "إسرائيل بيتنا" بـ٦٢ مقعداً في الكنيست الـ٢٣.

وقال نتنياهو إن الحملة الرامية إلى سن قانون يمنعه من إقامة حكومة هي بمثابة محاولة لإلغاء إرادة الشعب وتشـكل تقويضاً لأسـس الديمقراطية. وقال: "إن رغبة الشـعب واضحة. ويشمل المعسـكر الوطني الصهيوني ٥٨ مقعداً، ومعسكر اليسار الصهيوني يضم ٤٧ مقعداً"، وشـمل حزب "إسـرائيل بيتنا" في هذا المعسكر الأخير لكنه اسـتبعد القائمة المشـتركة بمقاعدها الـ١٥ من هذا المعسـكر، وشـدّد على أن مناصريها ليسوا جزءاً من الشعب الإسرائيلي.

وقالـت وزيرة الثقافة والرياضة الإسـرائيلية ميري ريغـف (الليكود) إن المبادرين إلى سـنّ مشـروع القانون الذي يمنع رئيس حكومة قُررت مقاضاته يسـعون لتنفيذ انقلاب وتغيير نتائج الانتخابات بأساليب تتناقض مع الديمقراطية.

وأضافت ريغف أن الليكود هو الحزب الذي حصل على أكبر عدد من المقاعد ويحظى بدعم الأغلبية الصهيونية في الدولة، وأكدت أنها لا تأخذ أصوات ناخبي القائمة المشتركة بعين الاعتبار، كونها تسعى لتحويل إسرائيل إلى دولة كل مواطنيها وتشجع الإرهابيين.

وتعقيباً على هذه الأقوال أعرب رئيس الدولة رؤوفين ريفلين في تصريحات أدلى بها لدى تسلم نتائج الانتخابات، عن معارضته لطرح نتنياهو الذي أخرج أعضاء الكنيست من القائمة المشتركة من معادلة تأليف الحكومة. وقال ريفلين: "في معادلة الدولة اليهودية والديمقراطية، كل صوت يُحتسب. لا يوجد أنصاف مواطنين في إسرائيل. هناك اختلافات عميقة وواضحة في الرأي، لكن لا يوجد أنصاف مواطنين".[٢٣]

واعتبر تامير باردو، الرئيس سابق لجهاز الموساد وعضو حركة "قادة من أجل أمن إسرائيل"، أن الكلام الصادر عن وزراء وأعضاء كنيست، القائل إن الائتلاف مع ممثلي القائمة المشتركة يشكل خطراً على أمن مواطني إسرائيل، هو كلام غير مسؤول، وغير مقبول وعنصري. كذلك أيضاً الكلام عن "مؤيدي الإرهاب" و"مخربين ببدلات رسمية" وغيره من سائر الأوصاف التي تُلصَق بأعضاء الكنيست العرب لتحويلهم إلى غير شرعيين. ورأى أيضاً أن كل مس وانتهاك لحق المواطنين العرب في المساواة الكاملة ومستقبل يضمن تحقيق الذات سواء من خلال محاولة إقصائهم عن الحيز السياسي الشرعي أو من خلال كلام غير مسؤول بشأن نقل المثلث مع سكانه إلى السيادة الفلسطينية المستقبلية، هو ليس تعبيراً عن عنصرية مُدانة فحسب، بل يمكن أن يؤدي إلى المسّ بأمن الدولة.[٢٤]

إجمال

اتسم المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل خلال العام ٢٠١٩ وصولاً إلى الآن أكثر من أي شيء آخر بإجراء ثلاث جولات انتخابية في غضون أقل من عام واحد، كانت آخرها الانتخابات التي جرت يوم ٢ آذار ٢٠٢٠.

ويعود ذلك إلى سبب يكاد يكون وحيداً هو فشل رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود واليمين الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في تحقيق أغلبية ولو ضئيلة تتيح له إمكان تأليف حكومة يظل هو واقفاً على رأسها وذلك بهدف الهروب إلى الأمام من تقديمه إلى المحاكمة بشبهة ارتكابه مخالفات جنائية في أثناء الفترة التي كان فيها موظفاً حكومياً (رئيس حكومة).

ومن شأن استعراض جولات الانتخابات هذه ونتائجها وتداعياتها، أن تؤكد بادئ ذي بـدء أن الرهانـات التي وقفـت وراء أداء نتنياهو فيها، انعكسـت على الرهانات التي تمسّك بها خصومه وتسببت بأن تكون، في معظمها، متنائية عن خوض جولات الانتخابات على أسـاس برنامج سياسـي بديل للسياسة الإسـرائيلية التي انتهجها اليمين على مدار أكثر من عقد الأعوام الذي كان فيه نتنياهو رئيساً للحكومة.

كما أكدت هذه الجولات اسـتمرار قيام انقسـام سياسـي يصعّب تأليف حكومة مستقرة في إسرائيل.

غيـر أن انتهـاء الجولـة الثالثة تزامـن مع جهـود تبذلها الحكومة الإسـرائيلية الانتقاليـة من أجل منع تفشـي وبـاء كورونا الذي يضرب العالـم كله، وهي جهود جعلت جهات كثيرة تتهم رئيس الحكومة نتنياهو بتجييش أزمة هذا الوباء من أجل الدفـع قدمـاً بمصالحه الحزبية والشـخصية وفي مقدمها الهـروب من المثول أمام المحاكمة بشبهات ارتكاب مخالفات فساد، سواء من خلال اتخاذ إجراءات طوارئ تؤجل هذه المحاكمة المقررة، أو من خلال خطوات تقلّص الحيّز الديمقراطي الضيّق أصـلاً. وفي هذا الشـأن الأخير يُشـار فـي الوقت عينه إلى أن محـاولات تقليص الحيّـز الديمقراطـي لم تبدأ الآن بل منذ صعود نتنياهو إلى سـدّة الحكم، وإلى أن المُستهدف الرئيس من ورائها هم المواطنون الفلسطينيون وأحزابهم السياسية ولا سـيما بعد أن تحالفت هذه الأحزاب ضمن القائمة المشـتركة التي تقف في صف المعارضة الأول لحكومة نتنياهو واليمين.

والاعتقاد السائد هو أن هذا التجييش حقق غايته، إذ تسبّب عند إغلاق هذا التقرير بقيام رئيس تحالف "أزرق أبيض" بيني غانتس بالزحف نحو حكومة برئاسـة نتنياهو، ما أدى فوراً إلى انقسام هذا التحالف إلى شطرين، وإلى وضع أساس مكين لاستمرار حكـم نتنياهـو مع ما ينطـوي عليه ذلك من احتمـال تنفيذ هذا الحكم لسياسـاته على المستويين الداخلي والخارجي في الأفق المنظور.

الهوامش

١. للمزيد من المعطيات عن نتائج الانتخابات، أنظر موقع المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، https://www.idi.org.il/policy/parties-and-elections/elections/2019-september/

٢. ألوف بن، مشهد الضم، هآرتس، ٢٠٢٠/١/٢٣

٣. مهند مصطفى: بنيامين نتنياهو: إعادة انتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات، الطبعة الثانية، (إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية، ٢٠١٩). أنطوان شلحت، بنيامين نتنياهو: عقدة اللاحل، (رام الله: مركز مدار، ٢٠١٦).

٤. أنظر نتائج الانتخابات في موقع لجنة الانتخابات المركزية على الرابط التالي: https://www.bechirot.gov.il/

٥. نتنياهو: غانتس مستمر في خداع الجمهور، بدون القائمة المشتركة ليس لديه حكومة، موقع واينت، ٢٠٢٠/٢/١١، أنظر الرابط: https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5676268,00.html

٦. يوسي فيرتر، ٦ أيام لانتخابات الكنيست الـ٢٣: نتنياهو يعود إلى الصدارة، هآرتس، ٢٠٢٠/٢/٢٥

٧. نير حسون، البناء في غفعات همتوس ليس دعاية انتخابية لنتنياهو، بل هو نقطة لا تراجُع عنها، هآرتس، ٢٠٢٠/٢/٢٥

٨. طال شاليف، بيرتس، سنقيم حكومة أقلية مع غانتس. موقع واللا، ٢٠٢٠/٢/٢٨، أنظر الرابط: https://elections.walla.co.il/item/3343587.

٩. عكيفا نوفيك، يعلون لهندل وهاوزر: إذا كنتما تنويان معارضة حكومة أقلية قدما استقالتكما، ٢٠٢٠/٣/٩، قناة التلفزة ١٣، أنظر الرابط: https://13news.co.il/item/news/politics/state-policy/2020-elections/yaalon-hauzer-hendel-1023068/

١٠. ألوف بن، نتنياهو تخلى عن الغموض القيمي لمصلحة أيديولوجيا واضحة وخرج رابحاً، هآرتس، ٢٠٢٠/٣/٣

١١. خبراء يحذرون: تحديد الموقع الجغرافي لأجهزة الهواتف الخليوية مس خطر بالخصوصية، غلوبس، ٢٠٢٠/٣/١٥

١٢. عيدو باوم، من الكورونا إلى الديكتاتورية في ٢٤ ساعة، ذي ماركر، ٢٠٢٠/٣/١٦

١٣. ميرون رابابورت، المعسكر الديمقراطي: إيهود باراك ابتلع ميرتس، موقع "سيحاه ميكوميت" ("محادثة محلية") ٢٠١٩/٩/٦

١٤. عيساوي فريج، أملت أن تكون ميرتس جسراً إلى المجتمع العربي لكنني أخطأت، هآرتس، ٢٠٢٠/٣/٥

١٥. لقراءة المزيد حول "إسرائيل بيتنا" وليبرمان يمكن العودة إلى: ليبرمان وإسرائيل بيتنا.. عودة خطاب الحرية من الدين، ٢٠١٩/١٠/٢٧، موقع مركز "مدار". انظر الرابط:
https://www.madarcenter.org/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81/8322-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D8%AA%D9%86%D8%A7-%D8%B9%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86

١٦. حصل حزب ليبرمان في انتخابات ٢٠١٥ على ستة مقاعد، ولكن بعد انضمام ليبرمان إلى الحكومة انشقت عن الحزب عضو الكنيست أورلي ليفي– أبكسيس، ما أبقى ليبرمان مع خمسة مقاعد، وانشأت ليفي– أبكسيس حزبا باسم "غيشر" وخاضت انتخابات نيسان ٢٠١٩ لكنها لم تستطع اجتياز نسبة الحسم.

١٧. ينير يغنا، ليبرمان: الاستطلاعات لا تعكس الواقع، سنحصل على أربعين مقعدا، **هآرتس**، ٢٠١٣/١/١٩

١٨. تمار هوروفيتس، ازدياد القوة السياسية لمهاجري الاتحاد السوفييتي السابق في إسرائيل: من مواطنة سلبية إلى مواطنة فاعلة، في: موشيه ليسك وإليعازر ليشم (محرران)، **من روسيا إلى إسرائيل: هوية وثقافة في حالة انتقال**، (تل أبيب: هكيبوتس همئوحاد، ٢٠٠١)، ص:١٠٠–١٢٣.

١٩. أليكس تانتسر، "الروس المنسيون"، **هآرتس**، ٢٠١٣/٢/٢٦ .

٢٠. المصدر السابق.

٢١. فلورا دافيدوفيتش، **معطيات ديمغرافية حول السكان في إسرائيل: عرض لأبحاث**، (القدس: مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست، ٢٠١١)، ص:٨.

٢٢. ليبرمان: نتنياهو يقف وراء شكاوى ضدي وضد أولادي في الشرطة والنيابة العامة، هآرتس، ٢٠٢٠/٣/٧

٢٣. ريفلين: لا يوجد في إسرائيل أنصاف مواطنين، معاريف، ٢٠٢٠/٣/١١

٢٤. تامير باردو، موجة تحريض في وضح النهار ضد العرب في إسرائيل، يديعوت أحرونوت، ٢٠٢٠/٣/١٢